

## «أم» في اللغة والقرآن

محمود عبد الله جفال\*

### ملخص

معنى الاستفهام. ولم يغفل بعضهم عن تناول سائر أنواعها، غير ان اهم نوعيها: المتصلة والمنقطعة قد نالا النصيب الاوفر من اهتمامهم، فذكروا احكامهما ووظائفهما النحوية وصياغة جملهما، وقد لاحظوا ان المعنى قد يحكم الصياغة والوظيفة النحوية. غير ان النحاة - وشاركهم في ذلك المفسرون - قد اختلفوا في ردّ (أم) الى احد نوعيها يحكم ذلك اختلاف القراءة، او توجيه المفسر واللغوي في فهم الآية لبيان المقصود منها.

وأفرد النحاة ايضاً مكاناً خاصاً لبيان اهم اوجه الفرق بين (أم) و (أو) باعتبار انهما قد تتشابهان في اوجه وتختلفان في اخرى.

وعلى ذلك فسيقوم الباحث بعرض سائر القضايا التي تناولها اللغويون والمفسرون في محاولة لتوضيح قواعد ثابتة يمكن الاستناد اليها في استخدامنا لهذا الحرف (أم).

### أنواع أم:

لعل أهم نوعين لأم: أم المتصلة، وأم المنقطعة، ولكل نوع منهما أحكامه ودلالاته. ورغم ذلك كان النحويون والمفسرون كذلك يختلفون في ردّ (أم) الى احد النوعين السالفين، بل ان بعضهم ذكر انواعاً اخرى لأم وصلت الى خمسة او ستة انواع او استعمالات:

### النوع الأول:

أم المتصلة: وهي التي ترد في موضعين: أحدهما: ان تكون بمعنى الاستفهام لطلب التعيين على معنى: أي او أيهما. وشرطها ان تقع عديلة/ معادلة لهزمة الاستفهام، نحو: أزيد في الدار أم عمرو؟ وكذلك: أعطيت زيداً أم حرمته؟ وتسمى (أم) هنا ايضاً المعادلة. لقد قرر النحاة في هذا النوع لأم ان يكون المتكلم مدعياً ان احد الامرين قد وقع لا يدري أيهما هو؟ ففي المثال الاول يرى المتكلم ان احد الشخصين موجود في الدار لا يدري أيهما هو؟ ولذلك كان السؤال بالهزمة ثم ام لطلب التعيين أي: زيدٌ او عمرو في المثال الاول، ويكون جواب

يتناول الباحث حرف العطف (أم)، فقد لحظ اللغويون ان له عدة انواع يحددها اختلاف استعماله تبعاً للمعاني المرادة منه. فمن اهم انواعه ام المتصلة المعادلة بفرعيها: الاستفهامية التي يطلب بها التعيين، وام التسوية التي تعني استواء امرين غالباً ما يكونان متضادين. والنوع الثاني: ام المنقطعة التي تستخدم عادة للإضراب بمعنى (بل) ولكنها تكون بمعنى (بل) والهزمة) ان تضمنت معنى الاستفهام.

ولحظ الدارسون اختلاط استعمال الناس لها ولأو، فعقد المتقدمون فصولاً للتفريق بين الحرفين. وقد ذهب بعضهم الى ان اصل الحرفين (أو)، غير انهم تنبّهوا الى اوجه الفرق بينهما تشابهاً واختلافاً.

وشارك المفسرون النحويين في تناولهم لـ (أم) خاصة ما ورد منها في الاستعمال القرآني، وقد ذكروا جميعاً ان أم قد تستخدم في معان غير المعاني التي عرفت لها في النحو كاستعمالها في الاستفهام الانكاري، والتوبيخ، والتوقيف، والتقرير، والتفريع وغيرها.

### مقدمة

يخلط الكثير من الناس في هذه الايام في استعمالهم (أم)، وقد يشكل عليهم الامر احياناً فلا يفرقون بينها وبين (أو)، فقد يستعملون أداة مكان الاخرى. ولا يقتصر الخلط على عامة الناس وانما قد يقع فيه المتأدبون والمتفنون.

وقد نظر في أحوال استخدام (أم) اللغويون قديماً وحديثاً ولكن جلّ اهتمامهم ذهب الى بيان اهم نوعين لها إيجازاً واختصاراً. ولعل هذا الحرف الغني باستخداماته المتنوعة خاصة ما ورد منها في القرآن الكريم يحتاج الى مزيد من بيان وتفصيل، ثم نشر ذلك بين الدارسين حتى تتنوع استخداماتهم وتثري.

عرّف النحاة العرب الاوائل بأم في تناولهم لأحكام عطف النسق، إلا انهم ميزوها عن بقية حروف العطف لما فيها من

\* قسم اللغة العربية وأدائها، كلية الآداب، الجامعة الأردنية. تاريخ استلام البحث ١٩٩٨/٥/١٨ وتاريخ قبوله ١٩٩٩/٩/٢٠.

المبرد ان هذا ليس بمعنى (أيهما) اي ليست هذه أم المتصلة.  
«ولكنك استفهمت على أنك ظننت انه في الدار، ثم أدرك  
الشك في انه ليس فيها، فأضربت عن السؤال عن كونه  
فيها»<sup>(٥)</sup>.

وأما لمجيء (أم) المنقطعة استفهاماً بعد الخبر فمثاله قول  
الاخلط:

كذبتك عينك أم رأيت بواسط

غَلَسَ الظلام من الرباب خيالاً  
وأجاز النحاة في هذا البيت ان تكون (أم) على ضربين:  
المتصلة، وأجازوا لذلك حذف الالف، والتقدير: أكذبتك عينك.

والضرب الثاني ان تكون (أم) المنقطعة، وان يكون الشاعر  
قد «ابتدأ: كذبتك عينك، مخبراً، ثم ادركه الشك في انه رأى  
فاستفهم مستتباً»<sup>(٦)</sup>.

وقد لوحظ في استعمالات (أم) المنقطعة التي هي للإضراب  
فقط ان معنى الاضراب فيها يختلف عن معنى الاضراب في  
استعمالات (بل)، يقول المبرد: «... فإنما هو إضراب عن الاول  
بمعنى (بل)، إلا ان ما يقع بعد (بل) يقين، وما يقع بعد (أم)  
مظنون مشكوك فيه»<sup>(٧)</sup>.

واختلف النحاة في (أم) المنقطعة، هل هي عاطفة او ليست  
بعاطفة؟ وقد لخص المرادي مذاهبهم فيها، فقد ذهب المغاربة  
الى انها ليست عاطفة لا في مفرد ولا في جملة، وعزا الى ابن  
مالك «انها تعطف المفرد، كقول العرب: إنها لإبل ام شاء»، فإن  
(أم) هنا «المجرد الاضراب عاطفة ما بعدها على ما قبلها، كما  
يكون بعد (بل) فإنها بمعناها». وأما أبو علي الفارسي وتلميذه  
ابن جني فمذهبهما «انها بمنزلة بل والهمزة، وان التقدير: بل  
أهي شاء»، وختم المرادي عرضه هذا بقوله «وبه جزم ابن  
مالك في بعض كتبه»<sup>(٨)</sup>.

وقد جمع السيوطي من أقوال النحاة قبله اوجه الفروق بين  
ضربي (أم) المتصلة والمنقطعة. وقدم الفرق بينهما ببيان  
الغرض من الاستفهام اذ ان «المطلوب حصوله في الذهن إما  
تصوّر وإما تصديق». ومعنى التصديق «ان يطلب حكماً بنفي

الثاني بتعيين الفعل أي: أعطيت او حرمت. ولا يجيز النحاة  
في طلب التعيين ان تجيب بنعم او بلا»<sup>(٩)</sup>.

والموضع الثاني الذي تستخدم فيه (أم) المتصلة: التسوية.  
واشترط النحاة في جملة التسوية ان تكون الجملة خبرية لا  
استفهامية (إنشائية). ومن امثله قوله تعالى: «سواء عليهم  
أنذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون» (البقرة، الآية: ٦)، ومعنى  
ذلك استوى الامران عند الكفار، الانذار وعدمه.

وورد في نصوص اللغة استعمال الفاظ غير (سواء) في  
جملة التسوية، ك: ما أبالي، ولا أدري، وليت شعري، وما  
شابه ذلك.

وقد ذكر صاحب الازهية ان (أم) ههنا تكون عطفاً بعد  
ألف التسوية، وان لفظه «على لفظ الاستفهام، وهو خبر وليس  
باستفهام»، وان معنى التسوية «تسوية الامرين عندك، ولا تريد  
الاستفهام، وإنما تخبر ان الامرين عندك واحد»<sup>(١٠)</sup>.

## النوع الثاني:

أم المنقطعة: وتسمى كذلك المنفصلة، وهي التي تأتي  
للإضراب على معنى (بل)، او معنى (بل والهمزة). وتكون (أم)  
منقطعة مما قبلها خبراً كان او استفهاماً<sup>(١١)</sup>، وقد جعلها ابن  
هشام في المغني ثلاثة أضرب<sup>(١٢)</sup>:

أ - مسبوقة بالخبر المحض، نحو قوله تعالى: «تنزيل الكتاب لا  
ريب فيه من رب العالمين. ام يقولون افتراه» (السجدة،  
الآيتان ٢، ٣).

ب - مسبوقة بهمزة لغير استفهام، نحو قوله تعالى: «ألهم  
أرجلٌ يمشون بها ام لهم أيدٍ يبطشون بها» (الأعراف، الآية  
١٩٥).

ج - مسبوقة باستفهام بغير همزة، نحو قوله تعالى: «قل هل  
يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور ام  
جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه فتشابه الخلق عليهم»  
(الرعد، الآية ١٦).

وقد أجاز المبرد ان تقع (أم) المنقطعة بعد الاستفهام  
كموقعها بعد الخبر، وان يكون الاستفهام بالهمزة، ومثل على  
ذلك بمثال مصنوع وهو قوله: «أزيدُ في الدار أم لا؟» ويرى

(١) سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ١٦٩ وما بعدها. وانظر: المبرد، المقتضب،

ج ٣، ص ٢٨٦ وما بعدها.

(٢) علي بن محمد النحوي، الأزهية في علم الحروف، ص ١٢٤ - ١٢٥.

(٣) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ج ٢، ص ٥٨.

(٤) ابن هشام، مغني اللبيب، ج ١، ص ٦٥ وما بعدها.

(٥) المقتضب، ج ٣، ص ٢٩٤ وما بعدها.

(٦) الكتاب، ج ١، ص ٤٨٤، وانظر: المقتضب، ج ٣، ص ٢٩٥. عضيمة  
(محقق المقتضب)، هامش رقم ١٠، ج ٣، ص ٢٩٥.

(٧) المقتضب، ج ٣، ص ٢٨٩. وانظر: ابن جني، اللمع في العربية، ص  
٩٣. ذكر ابن جني ان الفارق بين (أم) المنقطعة وبين (بل) «أن ما بعد

(بل) متحقق، وأن ما بعد (أم) مشكوك فيه مسئول عنه». وانظر:

الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج ٤، ص ١٨٠.

(٨) الجني الداني، ص ٢٠٦.

المتصلة تقع بين المفردين وبين الجملتين، والمنقطعة لا تقع إلا بين الجملتين، فأما قولهم: إنها لإبل أم شاء فمحمول عند النحاة على إضمار مبتدأ أي أم هي شاء.

غير أن السيوطي استدرك على حكم المنقطعة بأن أشار إلى أن ابن مالك قد خرق إجماع النحويين فادعى أن المنقطعة قد تعطف المفرد محتجاً بما ورد من قول بعضهم: إن هناك لإبل أم شاء بالنصب، على أن جمهور النحاة يرون إضمار فعل أي: أم أرى شاء، لا على العطف على اسم إن.

ولعل لقول ابن مالك وجهاً من النظر «وهو أن المنقطعة بمعنى بل والهمزة، وقد تتجرد لمعنى بل، فإذا استعملت على هذا الوجه كانت بمنزلة بل، وهي تعطف المفردات، بل لا تعطف إلا المفردات».

٢ - **أوجه المعنى:** وأما أوجه المعنى في الفرق بين نوعي أم: المتصلة والمنقطعة، فأحدها: أن المتصلة لطلب التصور، والمنقطعة لطلب التصديق.

**والثاني:** أن المتصلة تفيد معنى واحداً، والمنقطعة تفيد معنيين غالباً وهما: الاضراب والاستفهام.

**والثالث:** أن المتصلة ملازمة لإفادة الاستفهام أو لازمة - وهو التسوية -، فإذا تجردت المتصلة عن الاستفهام صارت مهملة، وأما المنقطعة فلإفادتها معنيين فإذا تجردت عن أحدهما بقي الآخر.

**والرابع:** أن الاستفهام الذي تفيدته المتصلة لا يكون إلا حقيقياً، والذي تفيدته المنقطعة يكون حقيقياً كما في: إنها لإبل أم شاء؟ على أحد الاحتمالين. وقد يكون غير حقيقي، ومن أمثلته قوله تعالى: «أم اتخذ ممّاً يخلق بنات» (الزخرف، الآية ١٦)، وقوله عز وجل: «أم تسألهم أجراً فهم من مغرم مثقلون» (الطور، الآية ٤٠) (١٠).

### النوع الثالث: أم بمعنى ألف الاستفهام:

ذكر النحاة أن (أم) قد ترد بمعنى ألف الاستفهام التي تسمى أيضاً الهمزة. وقد عزا المرادي ذلك إلى أبي عبيدة، وذكر أنها (أم) المتصلة بالمعادلة بنوعها (١١). وعزا الأزهري إلى الليث أن ترد (أم) «بمعنى ألف الاستفهام، كقولك: أم عندك. غداء حاضر». ويرى الأزهري أن هذه «هي لغة حسنة من

أو اثبات» وإذا لم يكن كذلك فهو (التصور). أما (أم) المتصلة فهي مختصة بطلب (التصور). وأما (أم) المنقطعة فتختص بطلب (التصديق) (٩). ويحكم ذلك «الغرض من الكلام» فهو الذي يحدد نوع (أم) متصلة أو منقطعة، وذلك إذا كان ظاهر العبارة يوهم احتمال أحد الأمرين.

ومن الأمثلة على هذا قولنا: أقام زيد أم قعد عمرو، فإننا إذا أردنا بالهمزة أن تكون تلك التي يطلب بها التصديق فأما والحالة هذه تكون للاضراب عن الأول، لكونه خبراً، فهي منقطعة. وأما إن أردنا الاستفهام عن الواقع فأما هي المتصلة حين تكون الهمزة في أقام للاستفهام.

وأما الفرق بين قسمي (أم) فيقع من جهتي اللفظ والمعنى من أربعة أوجه:

١ - **الأوجه اللفظية:** وهي أنواع فأحدها باعتبار ما قبلها، وذلك أن ما قبل (أم) المتصلة إما أن يكون استفهاماً لفظاً ومعنى، وهي (أم) لطلب التعيين، وإما أن يكون استفهاماً لفظاً لا معنى، وهي (أم) التسوية.

وأما ما قبل (أم) المنقطعة فقد يكون استفهاماً كما في آية الرعد (١٦)، أو خبراً كما في آية السجدة (٢).

**والثاني:** أن الاستفهام قبل المتصلة لا يكون إلا بالهمزة التي يطلب بها التصور أو التسوية، والاستفهام الذي قبل المنقطعة لا يكون بواحدة منهما، بل يكون تارة بغير الهمزة البتة كما في آية الرعد (١٦)، وفي قول علقمة:

هل ما علمت وما استودعت مكتوم

أم حبلها إذ نأتك اليوم مصروم

أم هل كبير بكى لم يقض عبرته

إثر الأحبة يوم البين مشكوم

**والثالث:** باعتبار ما بعدها، فأما المتصلة لا تدخل على الاستفهام، بخلاف المنقطعة فإنها تدخل عليه، ويكون الاستفهام بالحرف كما في آية الرعد (١٦)، وفي البيت الثاني لعلقمة: أم هل كبير...، ويكون الاستفهام بالاسم نحو قوله تعالى: «أم ماذا كنتم تعملون» (النمل، الآية ٨٤)، ونحو قوله عز وجل: «أم من هذا الذي هو جند لكم» (الملك، الآية ٢٠).

**والرابع:** باعتبار ما قبلهما وما بعدهما جميعاً، وهو أن

(٩) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج ٤، ص ٧١ وما بعدها. وقد

ذكر السيوطي في أوجه الخلاف بين (أم) المتصلة وبين (أم) المنقطعة أن ما بعد المتصلة يكون مفرداً وجملة، وما بعد المنقطعة لا يكون إلا جملة، ولكن هذا يخالفه ما رواه فيما بعد، عن ابن مالك من جواز عطف المفرد في (أم) المنقطعة. انظر المصدر نفسه، ج ٤، ص ٧٥ -

(١٠) الأشباه والنظائر، ج ٤، ص ٧١ - ٧٦.

(١١) الجنى الداني، ص ٢٠٥، وقد أضاف المرادي أن القائل إذا قال:

أقام زيد أم عمرو؟ فالعنى: أم عمرو قام؟ فيصير هذا على مذهب أبي

عبيدة استفهامين، وانظر أيضاً ص ٢٠٦.

ويظهر ان الاخفش لم يكن يرى هذا لمخالفته ما عرفه هو نفسه عن لغة اهل اليمن ولذلك قال عن ادعاء زيادة (أم) بأن «هذا لا يعرف»، وأضاف ان الذي سمعه ووعاه هو ان اهل اليمن يبدلون الميم باللام في (ال) التعريف فيقولون: رأيت امرجل يريدون الرجل<sup>(١٦)</sup>.

غير ان ابن جنى وافق أبا زيد وأقرّ بزيادة (أم) في الكلام، وأضاف الى الامثلة السابقة بيتاً من قصيدة أبي ذؤيب العينية التي رثى بها أبناءه، وهو قوله:

فأجبتُها أما بجسمي أنه

أودى بنسي في البلاد فودعوا  
ويرى ابن جنى أن (أمًا) تحتل امرين: ان تكون مفردة، ولا شاهد فيها هنا، وان تكون مركبة. ثم ذكر ان كونها مركبة تحتل امرين كذلك، فهي إما ان تكون مركبة من أم + ما - وهذا موطن الشاهد هنا - وإما ان تكون مركبة من أن + ما، ويرى ابن جنى ان كليهما «جائز غير ممتنع».

وعلى الاحتمال الاول، فكأنه قال: فأجبتُها أم ما بجسمي انه، ويذهب ابن جنى ان «أم هذه لا تخلو من ان تكون زائدة او غير زائدة»، غير انه يستدرك ان عدم زيادتها لا يستقيم كونها وردت في البيت في معرض الجواب، اذ قبلها: (فأجبتُها)، «والجواب لا يكون استفهاماً». ولذلك «فلا بد من ان تكون زائدة»، واحتج لمذهب زيادتها بموقف أبي زيد. ويختم ابن جنى تخريجه لزيادة (أم) في البيت بأن التقدير ان يكون «ما بعدها بمنزلة الذي، كأنه قال: فأجبتُها أن الذي بجسمي اثر فقدم، وأسف فراقهم»<sup>(١٧)</sup>.

وذكر ابو حيان الأندلسي من اقسام (أم): الزائدة، ومثل عليها بأية الزخرف دون تعليق<sup>(١٨)</sup>.

### والنوع الخامس: أن تكون (أم) بدلاً من الالف واللام في

بعض لهجات العرب، وهي المعروفة لأهل اليمن، ومنه الحديث الشريف: «ليس امبر امصيام في امسفر»، أي: «ليس البر الصيام في السفر». وروى النحاة عليه كذلك قول الشاعر:

ذاك خليلي وذو يعاتبني

يرمسي ورائي بامسهم وامسلمة

لغات العرب» إلا انه اشترط لكونها بمعنى ألف الاستفهام ان يسبقها كلام<sup>(١٩)</sup>. ويرى بعض النحاة والمفسرين انها مركبة من حرفين: الالف (همزة الاستفهام)، والميم التي وصفت بأنها ميم الصلة. وخرّجوا عليها بعض آيات القرآن الكريم من مثل قوله تعالى: «أم تحسب ان اكثرهم يسمعون» (الفرقان، الآية ٤٤)، أي: أتَحَسِب. وذهب القرطبي في قوله تعالى: «أم لهم آلهة تمنعهم من دوننا» (الأنبياء، الآية ٤٣)، الى ان المعنى: ألهم، والميم صلة<sup>(٢٠)</sup>.

### النوع الرابع: أم الزائدة، وهي التي يمكن الاستغناء عنها

في الكلام ولا تدل على معنى البتة. وانفرد ابو زيد الانصاري (ت ٢١٥هـ)، بالقول بزيادة (أم) في بعض النصوص من القرآن وغيره. وقد خالف النحاة في توجيه قوله تعالى: «... أفلا تبصرون: أم انا خير» (الزخرف، الآيتان ٥١، ٥٢)، أن (أم) في اول الآية ٥٢ زائدة. وقد خرّج الكلام بزيادة (أم) بقوله: «كأنه قال: أفلا تبصرون، انا خير من هذا الذي هو مهين».

ويرى أبو زيد زيادة (أم) في قول الراجز:

يا دهنُ أم ما كان مشيي رقصا

بل قد تكون مشيتي توقصا

والأصل عنده: ما كان مشيي رقصا<sup>(٢١)</sup>.

ورد المبرد مخالفة أبي زيد النحويين في اعتبار (أم) زائدة فقال: «فأما أبو زيد وحده فكان يذهب الى خلاف مذاهبهم فيقول أم زائدة...».

وقد روى المبرد البيت السابق: يا دهر بدلاً من: يا دهن. وأضاف المبرد في تعليقه على موقف أبي زيد بقوله: «... وهذا لا يعرفه المفسرون ولا النحويون، لا يعرفون أم زائدة»<sup>(٢٢)</sup>.

ولعل أبا زيد قد اصاب فيما ذهب اليه بزيادة (أم) في قول الراجز لاحتمال المعنى زيادة (أم)، غير اننا لا نسلم له توجيه الزيادة في آية الزخرف (٥٢).

وروى الاخفش (ت ٢١٥هـ) عن بعض سابقيه ان زيادة (أم) كما في الآية السابقة لغة يمانية، بل نقل عنهم ان اهل اليمن يزيدون (أم) في جميع الكلام.

(١٢) الأزهري، تهذيب اللغة، مادة (أم)، ج ٣، ص ٦٢٥.

(١٣) القرطبي، التفسير، ج ١١، ص ٢٩١، وانظر: ج ١٦، ص ٨٩ في تفسير قوله تعالى: «أم لهم شركاء...» الشورى ٢١.

(١٤) الأزهري، ص ١٣٠، وانظر: ابن هشام، المغنى، ج ١، ص ٧٠.

(١٥) المقتضب، ج ٣، ص ٢٩٦ - ٢٩٧.

(١٦) معاني القرآن، ج ١، ص ٢٩ - ٣١، ويرى الاخفش ان في آية

الزخرف إضماراً، والتقدير عنده: ليس أنا خير من هذا الذي هو

مهين، ويذهب محقق الكتاب ان الاخفش قد يكون «استعمل ليس هنا

شأنية، فلم ينصب خيراً...» هامش (٤٩)، ج ١، ص ٣١.

(١٧) المنصف في شرح تصريف المازني، ج ٣، ص ١١٧.

(١٨) تذكرة النحاة، ص ٣٢٣.

يريد: بالسهم والسلمة<sup>(١٩)</sup>.

(البقرة، الآية ١٠٨)<sup>(٢٠)</sup>.

ويلاحظ ان اكثر النحاة والمفسرين قد جعلوا (أم) في هاتين الايتين وفي غيرهما للإضراب بمعنى (بل) او بمعنى (بل والهزمة)، ومن هولاء الزركشي الذي جعل (أم) استفهاماً كالألف، ولكنه ذكر ان فيها معنى العطف ولذلك فإنها لا تأتي في اول الكلام لاجل معنى العطف.

أما آية السجدة فذهب اكثر النحاة الى انها بمعنى: «بل أتقولون» فهي أم المنقطعة لأنها جاءت بعد الخبر ولكن فيها معنى الاستفهام. وقد تساءل القدماء عن تقدير معنى الاستفهام في (أم): كيف يستفهم الله عن قولهم هذا؟ وأجاب الزركشي عن مثل هذا التساؤل بقوله: «جاء في كلام العرب، يريد ان في كلامهم يكون المستفهم محققاً للشيء لكن يورده بالنظر الى المخاطب، كقوله تعالى: «فقولا له قولاً ليناً لعله يتذكر أو يخشى» (طه، الآية ٤٤)، وقد علم الله انه لا يتذكر ولا يخشى لكنه أراد: لعله يفعل ذلك في رجائكما»<sup>(٢١)</sup>.

#### خروج أم عن معنى الاستفهام الحقيقي:

وقد أشار النحاة والمفسرون الى تحول معنى (أم) من الاستفهام الحقيقي الى الانكار. وقد تخرج أيضاً الى معنى التوبيخ والتقرير، وقد كثر هذا الاسلوب في الاستخدام القرآني لأم. ومن أمثله قوله تعالى: «أم اتخذ مما يخلق بنات وأصفاكم بالبنين» (الزخرف، الآية ١٦)، وتقديره: بل أتخذ؟ بهزمة منقطعة للإنكار. ولذلك فإن الآيات التي جاءت فيها (أم) لغير استفهام وإن استخدم في بعضها أداة من أدوات الاستفهام الا ان هذا الاستفهام ليس استفهاماً حقيقياً ذلك ان الاصل في الاستفهام ان «المستخبر غير عالم إنما يتوقع الجواب فيعلم به». والمعلوم ان الله عز وجل منزّه عن ذلك، وهذا مما يؤدي بالضرورة ان يكون الاستفهام بأم - أو غيرها - ليس على حقيقة الاستفهام وأصله، كآية السابقة وغيرها.

وبالإضافة الى الاستفهام الانكاري فإن معاني اخرى قد أداها استخدام (أم) كاستفهام التوقيف أو التقرير، فقد ذهب المبرد في قوله تعالى: «أفمن يلقى في النار خير أم من يأتي أمناً يوم القيامة» (فصلت، الآية ٤٠) الى ان هذه الآية وردت بصيغة الاستفهام - استفهام التوقيف وذلك لزرع سامعيها «عن ركوب ما يؤدي الى النار»، واحتج لها بقول إنسان لآخر في موقف الزجر: «السعادة أحب إليك أم الشقاء» وذلك لأجل

والنوع السادس: أن تكون (أم) بمعنى واو العطف، وقد ذكر ذلك الزجاجي ولكنه يرى انها تجيء كذلك شاذة، واحتج بببيت شعر لم يعرف قائله، وهو<sup>(٢٢)</sup>:

ما أكرم الأخلاق أن صاهرتهم

أم ما أحسق القوم بالخلق السري  
ولم يذكر احد من القدماء هذا المعنى بعد الزجاجي إلا السمعاني من غير ان يستشهد عليه بنص من اللغة<sup>(٢٣)</sup>.

#### معنى الاستفهام في (أم):

ذكر أكثر اهل اللغة أن (أم) حرف عطف ومعناه الاستفهام وان الاستفهام يقع فيها على وجهين: على معنى أيهما وأيهم، وهذه (أم) المتصلة خاصة، وهي التي تقع معادلة لهزمة الاستفهام، وهي لطلب التعيين.

والوجه الثاني: انها تجيء بعد الاستفهام في (أم) المنقطعة وتكون بمعنى الاستفهام، نحو: أعمرو عندك أم عندك زيد؟ «وذلك انه حين قال: أعمرو عندك فقد ظن أنه عنده، ثم ادركه مثل ذلك الظن في زيد بعد ان استغنى كلامه»<sup>(٢٤)</sup>.

وتكون (أم) في المعنى رداً على الاستفهام من جهتين: إحداهما: ان تفرق معنى (أي)، والاخرى: أن يستفهم بها، فتكون على جهة النسق. ويرى الفراء أن (أم) تكون استفهاماً فلا بد أن «يبتدأ بها بكلام متصل بكلام قبله»، واحتج لهذا بقوله تعالى: «... تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه» (السجدة، الآية ٢)، ويضيف ان (أم) جاءت «وليس قبلها استفهام، فهذا دليل على انها استفهام مبتدأ على كلام سبقه»<sup>(٢٥)</sup>.

وقد اختلف توجيه النحاة لمعنى (أم) في آية السجدة، فهذا هو صاحب الأزهية يرى ان (أم) هنا بمعنى ألف الاستفهام، وحجته في ذلك أنه «أتى بـ (أم) ولم يسبقها استفهام فيرد عليه (أم)، وإنما جعلها هي الاستفهام بمعنى: أتقولون افتراه، جعل (أم) بمعنى ألف الاستفهام». ومجيء (أم) بمعنى ألف الاستفهام كثير في القرآن، وذلك حين لا يتقدمها استفهام، نحو قوله تعالى: «أم تريدون ان تسألوا رسولكم»

(١٩) الأزهية، ص ١٢٤ وما بعدها.

(٢٠) حروف المعاني، ص ٤٨ - ٤٩.

(٢١) قواطع الأدلة، ص ٢٨٦.

(٢٢) الكتاب، ج ٣، ص ١٦٩، و ص ١٧٢.

(٢٣) معاني القرآن، ج ١، ص ٧١ وما بعدها. ومقابل ذلك يذهب الفراء الى انك لو «ابتدأت كلاماً ليس قبله كلام، ثم استفهمت، لم يكن إلا بالألف أو بهل».

(٢٤) وانظر الايات: ١٤٠، البقرة، ٥٣، النساء، ٤٤، الفرقان، ٣٠ و ٣٩.

الطور. انظر: الأزهية، ص ١٣٠ - ١٣١.

(٢٥) البرهان، ج ٤، ص ١٨٢.

وأما ان كان السؤال عن الفعل فقلت: أضريت زيدا أم قتلته؟ فالبدء بالفعل ههنا أحسن، لأنك إنما تسأل عن أحدهما لا تدري أيهما كان<sup>(٣٠)</sup>.

ولكن (أم) لا تكون معادلة للآلف مع اختلاف الفعلين، وإنما تكون معادلة إذا دخلتا على فعل واحد. وقد رفض أبو حيان (صاحب البحر المحيط) هذا القول باعتباره «مذهباً غير صحيح»، واحتج بقول سيبويه في خلافه، وهو مثال: أضريت زيدا أم قتلته؟ فقد عادل بأم الآلف مع اختلاف الفعلين. ويؤيد هذا قراءة الجمهور قوله تعالى: «أستكبرت أم كنت من العالين» (ص، الآية ٧٥) فإن هذه القراءة «أستكبرت» بهمزة الاستفهام فجاءت (أم) متصلة عادلت الهمزة<sup>(٣١)</sup>.

وقد يحدد المعنى المراد شكل الصياغة، ففي قوله تعالى: «قل أنتم أعلم أم الله» (البقرة، الآية ١٤٠)، توسط المسؤول عنه (أعلم) وهو أحسن من تقدمه وتأخره. غير أن أبو حيان أشار إلى جواز أن يتقدم أو أن يتأخر، فقال: «إذ يجوز في العربية أن يقول: أعلم أنتم أم الله، ويجوز: أنتم أم الله أعلم»<sup>(٣٢)</sup>.

ويظهر أن تجويز هذه الصياغة أت من ان الاستفهام هنا ليس استفهاماً حقيقياً، أي ان يكون بمعنى: أيهما أو أيهم إذ «لا مشاركة بينهم وبين الله في العلم حتى يسأل: أهم أزيد علماً أم الله، ولكن ذلك على سبيل التهكم بهم والاستهزاء، وعلى تقدير ان يظن بهم علم».

ومثال آخر في تحكم المعنى بشكل الصياغة، وهو قوله تعالى: «ويوم يحشرهم وما يعبدون من دون الله فيقول: أنتم أضللتهم عبادي هؤلاء أم هم ضلوا السبيل» (الفرقان، الآية ١٧)، فقد جاء الاستفهام «مقدماً على الاسم والفعل، ولم يأت التركيب أضللتهم، ولا أضلوا». وتأويل ذلك ان «كلاً من الإضلال والضللال واقع، والسؤال هو من فاعله»<sup>(٣٣)</sup>.

وقد اشترط النحاة ان يكون ما بعد (أم) المتصلة مفرداً أو ما هو في تقدير المفرد. فذهب ابن عطية إلى ان (أم) في قوله تعالى: «أم حسب الذين يعملون السيئات أن يسبقونا» (العنكبوت، الآية ٤)، هي (أم) المعادلة للآلف قبلها في قوله تعالى: «أحسب الناس ان يتركوا ان يقولوا آمنا وهم لا يفتنون» (العنكبوت، الآية ٢).

ان يوقف محدثه «أنه على خطأ وعلى ما يصيره إلى الشقاء»<sup>(٣٤)</sup>.

وقد أورد أبو حيان الآية وبين ان الاستفهام فيها بأم هو استفهام تقرير «كما يقرر المناظر خصمه على وجهين: أحدهما فاسدٌ يرجو ان يقع في الفاسد فيتضح جهله، ونبه بقوله «يلقى في النار» على مستقر الامر وهو (الجنة)، ويقوله: «أمنأ» على خوف الكافر وطول وجهه». وأضاف أبو حيان مبيناً وجه الصياغة في الآية، فقال: «ولما تقدم ذكر الإلحاد ناسب ان يتصل به من التقرير من اتصف به، ولم يكن التركيب: أم من يأتي أمنأ يوم القيامة كمن يلقي في النار»<sup>(٣٥)</sup>.

### صياغة جملة (أم):

لقد أثار هذا الموضوع اهتمام النحاة نظراً لاختلاف أنواع (أم) من جهة، واختلاف توجيههم لنوع (أم) المستخدمة في جملة معينة من جهة أخرى. وقد توصل بعض النحاة إلى محاولة وضع قواعد خاصة تضبط استخدام كل نوع من أنواع (أم).

### ١ - صياغة الجملة التي ترد فيها (أم) الاستفهامية

يقع الكلام في (أم) الاستفهامية على وجهين: على معنى أيهما وأيهم، وعلى ان يكون الاستفهام الآخر منقطعاً عن الاول. ومثال النوع الاول قولنا: أزيد عندك أم عمرو؟ وهذا بمنزلة سؤالنا: أيهما عندك؟ وتتكون عناصر الجملة من: ألف الاستفهام، ثم احد الاسمين (زيد)، ثم (عندك)، ثم أم الاستفهامية المعادلة، وأخيراً الاسم الآخر (المعادل) عمرو.

ويرى سيبويه، والنحاة من بعده، ان تقديم الاسم في نحو هذا المثال احسن لأن السؤال إنما هو عن احد الاسمين لا تدري ما هو؟ ثم يجعل الاسم الآخر عديلاً للاول، «فصار الذي لا تسأل عنه بينهما»، وهو «عندك»<sup>(٣٦)</sup>. وأجاز المبرد أن يكون السؤال كما يلي: أعندك زيد أم عمرو؟ على ان يقصد السائل بسؤاله: أيهما عندك؟ والسؤال على هذه الصياغة «عربي حسن». ولكن المبرد استدرك قائلاً: «والأجود: أزيد عندك أم عمرو؟ لأنك عدلت زيدا بعمرو، فأوقعت كل واحد منهما إلى جانب حرف الاستفهام، وجعلت الذي لا تسأل عنه بينهما، وهو قولك: عندك»<sup>(٣٧)</sup>.

(٣٠) سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ١٧١.

(٣١) البحر المحيط، ج ٧، ص ٤١٠.

(٣٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ٤١٤.

(٣٣) المصدر نفسه، ج ٦، ص ٤٨٨.

(٣٤) الكتاب، ج ٣، ص ١٨٢.

(٣٥) أبو حيان، البحر المحيط، ج ٧، ص ٥٠٠.

(٣٦) الكتاب، ج ٣، ص ١٦٩ وما بعدها.

(٣٧) المقتضب، ج ٣، ص ٢٩٢.

«أم أنتم صامتون» بمنزلة: أم صمتم، فيكون من عطف الجملة الاسمية على الفعلية لأنها في معنى الفعلية<sup>(٣٦)</sup>. ويجوز عطف الاسم على الفعل، كما في قول الشاعر:

سواء عليك النفر أم بست ليلة

بأهل القباب من نمير بن عامر  
وقد رد أبو حيان الأندلسي هذا الرأي محتجاً بأن العطف في الآية «إنما هو من عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية، وأما البيت فليس من عطف الاسم على الفعل، بل من عطف الجملة الفعلية على الاسم، فأوقع النفر موقع: أنفرت». وقد عزا بعض المفسرين صياغة آية الأعراف إلى الفاصلة القرآنية، فحسن مجيء الجملة الاسمية كونها فاصلة كالفواصل القرآنية التي قبلها. وذكر أبو حيان سبباً آخر بالاضافة إلى أنها «لمراعاة رؤوس الآي»، فإن «الفعل يشعر بالحدث، واسم الفاعل يشعر بالثبوت والاستمرار»<sup>(٣٧)</sup>.

ومن الامثلة التي اختلف فيها النحاة أيضاً ما هو شبيه بصياغة الآية السابقة نحو قوله تعالى: «وقالوا سواء علينا أوعظت أم لم تكن من الواعظين» (الشعراء، الآية ١٣٦)، والأصل في المعادلة أن تكون: أم لم تعظ. وقد جعل أبو حيان الفاصلة القرآنية سبباً للمخالفة بين المتعادلين. ولكن الزمخشري يرى أن هناك فرقاً بين الصياغتين - في الآية الثانية -، ويرى أن سبب هذه الصياغة «لأن المراد سواء علينا أفعلت هذا الفعل الذي هو الوعظ أم لم تكن أصلاً من اهله ومباشره، فهو ابلغ في قلة اعتدادهم بوعظه من: أم لم تعظ»<sup>(٣٨)</sup>.

ويقرب من مثل هذا التعليق ما ذكره المفسرون في قوله تعالى: «قال سننظر أصدقت أم كنت من الكاذبين» (النمل، الآية ١٧)، فإن هذا الوصف «أم كنت من الكاذبين» أبلغ في نسبة الكذب إليه، لأن كونه من الكاذبين يدل على أنه معروف بالكذب سابق له هذا الوصف قبل الإخبار بما أخبر به، وإذا كان قد سبق له الوصف بالكذب كان متهماً فيما أخبر به بخلاف من يظن ابتداءً كذبه فيما أخبر به<sup>(٣٩)</sup>.

**حذف همزة الاستفهام قبل (أم):**

عرفنا مما سبق أن النحاة اشتروا في (أم) المتصلة بالمعادلة أن تقع بعد همزة التعيين أو همزة التسوية، ولكنهم أجازوا حذف همزة الاستفهام قبل (أم). ويرى المرادي أن

ويعارض أبو حيان هذا القول مبيناً أن (أم) هنا ليست المتصلة لأن للمتصلة شرطين:

أحدهما: أن يكون قبلها لفظ همزة الاستفهام، وهذا الشرط موجود في الآية.

والثاني: أن يكون بعدها مفرد أو ما هو في تقدير المفرد. ومثال المفرد قولنا: أزيد قائم أم عمرو؟ وأما مثال ما هو في تقدير المفرد قولنا: أقام زيد أم قعد؟ وجواب (أم) المتصلة الاستفهامية تعيين أحد الشيئين إذا كان التعادل بين شيئين، أو الأشياء أن كان بين أكثر من شيئين.

فإن لم يمكن الجواب بأحد الشيئين، فإن ما بعد (أم) قد يكون جملة، وعليه فقد يوجه نوع (أم) هنا هي المنقطعة بمعنى (بل) للإضراب<sup>(٤٠)</sup>.

## ٢ - صياغة جملة أم المعادلة للتسوية:

ذكر النحاة أن من شروط (أم) المعادلة بنوعها أن يتقدمها استفهام أو ما في معناه. والذي في معناه: التسوية، فإن الذي يستفهم في جملة التسوية يستوي عنده الطرفان، وكذا المسؤول فإنه يستوي عنده الأمران. قال تعالى: «سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذروهم لا يؤمنون» (البقرة، الآية ٦)، وقد اشترط النحاة توافق الفعلين على أن يكون أحدهما مثبتاً والآخر منفيًا حتى تتم مساواة الأمرين، وكذلك اشترطوا أن يتقدم الفعل الأول الهمزة، وأن تتم معادلتها بأم قبل الفعل الثاني<sup>(٤١)</sup>.

وقد يجوز تقديم أي فعل شاء المتكلم إذا كانت الجملتان موجبتين، وأما إن كانت إحداهما منفية فيجب تأخيرها، كما في الآية السابقة ومثيلاتها.

ويرى النحاة كذلك أن المعادلة تقع بين مفردين، وبين جملتين، وقد تكون الجملتان اسميتين وقد تكونان فعليتين. ولم يجوزوا المعادلة بين جملتين إحداهما اسمية والأخرى فعلية إلا أن تكون الاسمية بمعنى الفعلية، أو الفعلية بمعنى الاسمية. غير أن هذا كان موطن خلاف بين النحاة ما بين تجويزه أو تأويله. وظهر هذا جلياً في تحليلهم النحوي لقوله تعالى:

«سواء عليكم أذعوتموهم أم أنتم صامتون» (الأعراف، الآية ١٩٣)، فذهب كثير من النحويين والمفسرين إلى أن قوله تعالى:

(٣٤) المصدر نفسه، ج ٧، ص ١٢٨.

(٣٥) ذكر الأشموني في شرحه لألفية ابن مالك أن بعض النحاة اشترط في المعادلة بين جملتين في التسوية أن يكون ما بعد أم جملة فعلية، غير أنه نسب إلى الأخفش جواز المعادلة بالاسمية قياساً على الفعلية، (شرح الأشموني، ج ٣، ص ١٨٣ - ١٨٤).

(٣٦) الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ١٨٥.

(٣٧) البحر المحيط، ج ٤، ص ٤٤١ - ٤٤٢.

(٣٨) الزمخشري، الكشاف، ج ٣، ص ٣٢٧.

(٣٩) البحر المحيط، ج ٧، ص ٧٠.

أُنذرتهم أم لم تنذرهم» (البقرة، الآية ٦)، والمشهور في القراءة الصحيحة انها بهمزتين: «أُنذرتهم»<sup>(٤٤)</sup>.

### دخول أم على الاستفهام

لوحظ في الامثلة التي وردت فيها (أم)، أنها إذا كانت بمعنى الاستفهام فإنها لا تدخل على أداة استفهام أخرى، وذلك إذا جاءت (أم) متصلة. فأما (أم) المنقطعة فإنها تدخل على جميع ادوات الاستفهام عدا الألف، وذلك لأن الألف و (أم) حرفا الاستفهام اللذان لا يفارقانه، ولذلك دخل «هذان الحرفان على حروف الاستفهام لتمكنهما وانتقالهما»<sup>(٤٥)</sup>.

وقد تنبه سيبويه لهذا فعقد في كتابه باباً قصيراً اسمها «هذا باب تبيان أم لم تدخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على الألف»، وذكر سيبويه في هذا الباب أنك تقول: «أم من تقول، أم هل تقول، ولا تقول: أم أتقول» وقد بين سبب ذلك «لأن أم بمنزلة الألف». وتساءل سيبويه عن علّة هذا، فسأل شيخه الخليل: فما بال أم تدخل عليهنّ وهي بمنزلة الألف؟ فأجاب الخليل بقوله: «إن أم تجيء هنا بمنزلة لا بل، للتحول من الشيء الى الشيء، والألف لا تجيء ابداً إلا مستقبلة، فهم قد استغنوا في الاستقبال عنها واحتاجوا الى أم، إذ كانت لترك شيء الى شيء، لأنهم لو تركوها فلم يذكروها لم يتبين المعنى»<sup>(٤٦)</sup>.

ونقل صاحب اللسان عن ابن بري أنك لا تقول: أعندك زيد أم عندك عمرو؟ أي بدخول أم على الهمزة وذلك «لأن اصل ما وضع للاستفهام حرفان احدهما الألف، ولذلك لا تدخل أم على الألف»<sup>(٤٧)</sup>.

ويستوي في دخول (أم) على أدوات الاستفهام، ان تكون هذه الادوات حروفاً، نحو: هل، وكيف، او ان تكون اسماً نحو: من، وما، وأي. ويلاحظ كذلك جواز ان يعاد مع (أم) حرف الاستفهام وعدمه، ومثال الاول قوله تعالى: «قل هل يستوي الاعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور»

(٤٤) الجنى الداني، ص ٣٤ - ٣٥. وانظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ٢، ص ٢٣٠ في تعليق ابن عقيل على بيت الالفية.

وربما اسقطت الهمزة، إن كان خفا المعنى بحذفها أمن أي قد تحذف الهمزة - يعني همزة التسوية - والهمزة المغنية عن أي عند أمن اللبس، وتكون (أم) متصلة كما كانت والهمزة موجودة.

واحج ابن عقيل بقراءة ابن محيص وبيت عمر بن أبي ربيعة.

(٤٥) المقتضب، ج ٣، ص ١٨٩ - ١٩٠.

(٤٦) الكتاب، ج ٣، ص ١٨٩ - ١٩٠.

(٤٧) ابن منظور، لسان العرب، مادة (أم).

حذفها لأمن اللبس من ضرورات الشعر ولو كانت قبل أم المتصلة. وعزا المرادي الى الاخفش «جواز حذفها في الاختيار وإن لم يكن بعدها أم»، غير انه اضاف الى ذلك «أن حذفها مطرد اذا كان بعدها (أم) المتصلة لكثرة نظماً ونثراً»<sup>(٤٨)</sup>.

وذهب سيبويه الى جواز حذفها - أي همزة الاستفهام - في بعض الامثلة الشعرية نحو قول الاخطل:

كذبتك عينك أم رأيت بواسط

غَلَسَ الظلام من الرّباب خيالاً

وقد روى سيبويه البيت عن شيخه الخليل الذي كان يرى أن (أم) التي جاءت منقطعة قبل الخبر، شبيهة في استعمالها في قول بعضهم: «إنها لإبل أم شاء» بمعنى: بل شاء.

ولكن سيبويه استدرك على توجيه شيخه قائلاً بجواز حذف الهمزة من (كذبتك) إذ «يجوز في الشعر ان يريد بكذبتك الاستفهام ويحذف الألف»<sup>(٤٩)</sup>.

وقد ورد بيت الاخطل بغير (أم) عند غير سيبويه، فقد رواه أبو عبيدة: (هل رأيت)، وعلق عليه بقوله: كذبتك عينك، هل رأيت، أو بل رأيت<sup>(٥٠)</sup>.

ويظهر من كلام سيبويه أنه، وإن أجاز قول شيخه بأن (أم) قد تكون المنقطعة، إلا ان وجه جواز حذف (أم) يعضده أمثلة اخرى، من مثل قول الشاعر الاسود بن يعفر التميمي:

لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً

شُعيت بن سهم أم شعيت بن منقَر

أي: أشعيت بن سهم.

ثم قول عمر بن أبي ربيعة:

لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً

بسبع رمين الجمر أم بثمانٍ

أي: أسبع.

وقد ردّ النحاة ما أورده سيبويه واحتجوا بأمثلة اخرى غير تلك التي ذكرها سيبويه. فها هو ذا المبرد يقرر ان بيت عمر بن أبي ربيعة ليس «على الاضراب ولكنه اراد «أسبع» فاضطر فحذف الألف وجعل (أم) دليلاً على إرادته إياه، إذ كان المعنى على ذلك...»<sup>(٤٩)</sup>.

ونسب المرادي الى ابن محيصن، وهو ليس من القراء السبعة، انه قرأ بهمزة واحدة قوله تعالى: «سواء عليهم

(٤٠) الجنى الداني، ص ٣٥.

(٤١) سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ١٧٤ - ١٧٥، وانظر تعليق محقق الكتاب عبد السلام هارون لهذه الأبيات.

(٤٢) أبو عبيدة، مجاز القرآن، ج ١، ص ٥٦ - ٥٧.

(٤٣) المقتضب، ج ٣، ص ٢٩٤ - ٢٩٥.



(الرعد، الآية ١٦)، ثم احتجوا بقول الشاعر: علقمة بن عبدة:

هل ما عملت وما استودعت مكتوم

أم حبلها إذ نأتك اليوم مصرور

أم هل كبير بكى لم يقض عبرته

إثر الأحبة يوم البين مشكور

فقد جاءت (أم) الأولى بعد (هل)، ولم تعد معها (هل) في البيت الأول، وقد أعادها الشاعر مع (أم) الثانية في البيت الثاني<sup>(٤٨)</sup>.

ويرى النحاة أن (أم) متى دخلت على أدوات الاستفهام فإنها تكون بمعنى (بل) من غير استفهام، أي: «بطل منها معنى الاستفهام». وهذه هي (أم) المنقطعة. ولذلك فقد ذهب محقق المقتضب إلى أن (أم) في البيت الأول من قول الشاعر علقمة: «أم حبلها» تقدّر ببل والهمزة لأن المعنى على ذلك. وأما في البيت الثاني «أم هل كبير» فإن (أم) منقطعة بمعنى (بل)، وهي مجردة من الاستفهام لدخولها على حرف الاستفهام (هل)<sup>(٤٩)</sup>.

ونقل صاحب اللسان عن ابن بري تعليقاً على قول الشاعر: الجحاف بن حكيم:

أبا مالك هل لمتني مذ حضضتني

على القتل أم هل لأمني منك لائم

«وإنما دخلت أم على هل لأنها لخروج من كلام إلى كلام،

فلهذا السبب دخلت على هل فقال: أم هل، ولم يقل: أهل»<sup>(٥٠)</sup>.

وفي مقابل ذلك فإن (أم) إذا دخلت على أسماء الاستفهام فإنه يجب أن يعاد معها ذلك الاسم بخلاف دخولها على الحرف، نحو قوله تعالى: «أفمن يلقى في النار خيراً أم من يأتي أمناً يوم القيامة». (فصلت، الآية ٤٠).

وذهب المبرد إلى أن هذه الأسماء يصرن بمعنى الذي بصلاتهن<sup>(٥١)</sup>.

## أم و أو

روى أحمد بن فارس عن شيوخه قولهم في (أم): «هي أو

أبدلت الميم من الواو لتحوّل إلى معنى، يريد إلى غير معنى أو». ومثّل ابن فارس لهذا الفرق بقوله: «وهو على قولك في الاستفهام: أزيد قام أم عمرو؟ فالسؤال عن أحدهما بعينه، ولو جئت بأول لسألت عن الفعل». وجواب أم: فلان أم فلان، وأما جواب أو: نعم أو لا<sup>(٥٢)</sup>.

وذكر المرادي عن ابن كيسان أن أصل (أم): أو والميم بدل الواو<sup>(٥٣)</sup>. ويذهب أحد الدارسين المحدثين إلى أن (أو) هي الأصل تاريخياً، ويضيف أن الميم في (أم) قد تكون «منقلبة عن واو (أو)، وذلك لأن الحرفين يتبادلان صوتياً»<sup>(٥٤)</sup>.

وقد تستعمل (أم) بمعنى (أو) في كثير من المواضع. وقد ذكر بعض النحاة أن (أم) و (أو) تشرك لفظاً ومعنى. وجعل ابن قتيبة (أم) بمعنى (أو) في عدد من آيات القرآن الكريم، كقوله تعالى: «أأمنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض فإذا هي تمور، أم أمنتم من في السماء أن يرسل عليكم حاصباً...» (الملك، الآيتان ١٦، ١٧)، وعقب ابن قتيبة على ذلك بقوله: «هكذا قال المفسرون، وهي كذلك عند أهل اللغة في المعنى وإن كانوا يفرقون بينهما في الاماكن»<sup>(٥٥)</sup>.

ولعل هذا الارتباط بين الحرفين هو الذي جعل عدداً من النحويين يعقدون أبواباً أو فصولاً في كتبهم للحديث عن الحرفين معاً من حيث أوجه الشبه ومن حيث أوجه الاختلاف. فهذا سيبويه أورد (أم) و (أو) في باب واحد، وقد فرق بينهما في الاستعمال إذ جعل (أم) «لا يكون الكلام بها إلا استفهاماً: وأما (أو) فتكون في الخبر. وقد مثل على استخدام (أم) بقوله: أزيد عندك أم عمرو؟ وهذا لا يجوز فيه إلا (أم) إذا أردت معنى أيهما. وأما إذا استخدمت (أو) في الاستفهام فإنك تقول ألقيت زيداً أو عمراً؟ فهذا مما يجوز فيها (أو) لأن السؤال يكون عن الفعل»<sup>(٥٦)</sup>.

ويعلق أبو علي الفارسي على قول سيبويه بأنك إذا أردت من (أم) معنى (أيهما) «فالأحسن تقديم الاسم» والأحسن في (أو) تقديم الفعل، وأن تقول: ألقيت زيداً أو عمراً، والعبرة في هذا تقديم ما يقصد إليه بالسؤال<sup>(٥٧)</sup>.

ويذهب ابن مالك في التسهيل إلى أن (أم) تشرك (أو)

(٤٨) البغدادي، خزنة الأدب، ص ٥١٩. وذكر النحاة أمثلة أخرى، نحو قول عمر بن أبي ربيعة:

كيف القرار ببطن مكة بعدما هم الذين تحب بالإنجاد

أم كيف صبرك إذ ثويت معالجاً سقماً خلفهم وسقماً بادي

فأدخل (أم) على (كيف)، المقتضب، ج ٣، ص ٢٩٠ - ٢٩١.

(٤٩) عضيمة، هامش رقم (١)، المقتضب، ج ٣، ص ٢٩٠ - ٢٩١.

(٥٠) لسان العرب، مادة (أم).

(٥١) المقتضب، ج ٣، ص ٢٩١.

(٥٢) أحمد بن فارس، الصحابي في فقه اللغة، ص ١٢٥ - ١٢٦.

(٥٣) الجنى الداني، ص ٢٠٤.

(٥٤) عمارة، بحوث في الاستشراق واللغة، ص ٤٤.

(٥٥) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص ٥٤٦، وانظر: الزجاجي، حروف

المعاني، ص ٤٩، والسمعاني، قواطع الأدلة، ص ٢٨٦.

(٥٦) الكتاب، ج ٣، ص ١٦٩، وانظر: ص ١٧٩ وما بعدها.

(٥٧) أبو علي الفارسي، التعليقة، ج ٢، ص ٢٨٤ - ٢٨٥.

وقد جمع السيوطي آراء المتقدمين في الفرق بين (أم) و (أو)، وقدم لهذا الموضوع ببيان انهما يشتبهان من وجوه، ويفترقان من وجوه، فوجوه المشابهة: الحرفية، والعطفية، وانهما لأحد الشئين او الاشياء. وأما وجوه المفارقة فأربعة:

**أحدهما:** أن (أم) تفيد الاستفهام دون (أو).

**والثاني:** أن (أو) مع الهمزة تقدر بأحد، و (أم) مع الهمزة المعادلة تقدر بأي.

**والثالث:** أن جواب الاستفهام مع (أو) بلا أو نعم، وجوابه مع (أم) بالتعيين.

**والرابع:** أن الاستفهام مع (أو) سابق على الاستفهام مع (أم) المعادلة، لأن طلب التعيين إنما يكون بعد معرفة الاحدية وحكم الاحدية.

ثم ذكر السيوطي المواطن التي تحسن فيها إحدى الأدوات دون الأخرى:

١ - فمن ذلك إذا استخدم وزن افعل في التفضيل بين اثنين كقولك: زيدٌ أفضل أم عمرو؟ فلا يعطف معه إلا بأم دون (أو)، لأن افعل التفضيل موضوع لما قد ثبت فلا يطلب معه إلا التعيين دون الاحدية.

٢ - وإذا وقع (سواء) قبل همزة الاستفهام كان العطف بأم سواء كان ما بعدها اسماً أو فعلاً، وسبب ذلك ان «الهمزة تطلب ما بعد أم لمعادلة المساواة، ولذلك لا يصح الوقف على ما قبل أم»<sup>(٣٣)</sup>.

غير ان هذا الذي ذكره النحاة وأثبتته السيوطي قد ينقضه ما أقره مجمع اللغة العربية في القاهرة في إجازة «استعمال سواء مع (أم) ومع (أو) بالهمزة وبغيرها»، وزعم المجمع في قراره هذا ان ذلك كان «وفاقاً لما قرره جمهرة النحاة»، ومثل له بما يلي:

سواء عليّ أحضرت أم غبت ويجوز: سواء عليّ حضرت أم غبت

و: سواء عليّ أحضرت أو غبت ويجوز: سواء عليّ حضرت أو غبت

ولكنّ المجمع استدرك على قراره هذا ببيان ما يلي: «والأكثر في الفصحح استعمال الهمزة وأم في أسلوب سواء»<sup>(٣٤)</sup>. وهو ما ذكره السيوطي عن النحاة.

٣ - وإذا وقع بعد (أبالي) همزة الاستفهام، كان العطف بأم، تقول: ما أبالي أزيداً ضربت أم عمراً. وبين السيوطي ان سبب ذلك «أن الهمزة تقتضي ما بعد أم لتحقيق المعادلة» فإذا

لفظاً ومعنى إذا اقتضتا إضراباً<sup>(٣٥)</sup> غير ان احد شرّاح التسهيل ذكر ان اكثر النحويين قالوا: إن (أم) و (أو) لا يشتركان في اللفظ والمعنى<sup>(٣٦)</sup>.

والواقع ان كل حرف من هذين الحرفين له استخدام خاص يعتمد على دلالة هذا الاستخدام وإن كانا يتبادلان الاماكن كما قد تتبادل الحروف الأخرى، ولم يستطع احد من المتقدمين ان يثبت استخداماً واحداً خاصاً للحرفين معاً مما يمكن اعتبارهما من اصل واحد، بل إن لكل حرف منهما استخدامهما الخاص واحواله التي افرد النحويون لها مواضع معينة في كتبهم.

ولما كان سيويوه قد فتح الباب على مصراعيه للتفريق بين (أم) و (أو) فقد أكثر المتأخرون من الحديث عن هذا الفرق من حيث أوجه الشبه والاختلاف في استخدامهما. وممّن تناول هذا الموضوع صاحب الأزهية الذي يذكر في باب الفرق بين الحرفين في النسق والاستفهام والجواب فيهما ما يدلنا على كيفية صياغة السؤال بأو أو بأم، فقال: «إذا سأل سائل: أقام زيدٌ أو عمرو؟ فإنه لا يعلم أقام أحدهما أو لم يقم، فاستفهم عن قيام أحدهما هل وقع أم لا؟ والجواب ان تقول له: نعم أو لا. وأما إذا سأل: أقام زيدٌ أم عمرو؟ فعطف بأم فقد علم بأن أحدهما قام لكنه لم يعلم أيهما هو، فاستفهم ليعرف القائم منهما، والجواب ان تقول له: زيدٌ أو عمرو، ولا يجوز ان تقول: نعم، ولا: لا، لأن تأويله: أيهما قام إذا أم ذا؟ فجوابه التعيين»<sup>(٣٧)</sup>.

وأما إذا كان الاستفهام «بحرف غير الألف من حروف الاستفهام» كان العطف بعده ب (أو) لا ب (أم)، وذلك «لأن أم لا تعادل من حروف الاستفهام إلا الألف خاصة»<sup>(٣٨)</sup>.

وقد فرّق النحاة بين الاستفهام بأم وبين الاستفهام بأو، فإن (أو) تثبت أحد الشئين أو الاشياء مبهماً، وإن (أم) تقتضي وتطلب ايضاح ذلك المبهم. وهذا في الواقع ما تستشعره من خلال الامثلة التي ذكرها النحاة، فهذا ابن السراج قد جعل (أم) تأتي تالية بعد (أو) في مثل الحالة التالية: إذا قال لك قائل: قد وهب لك أبوك غلاماً أو جارية، فقد ثبت عندك ان احدهما قد وهب لك إلا انك لا تدري أغلام أم جارية، فإذا سألت أباك عن ذلك طلبت التعيين فتقول: أغلاماً وهبت لي أم جارية؟<sup>(٣٩)</sup>

(٥٨) تسهيل الفوائد، ص ١٧٤.

(٥٩) السلسلي، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، ج ٢، ص ٧٧٨.

(٦٠) الأزهية، ص ١٣٤.

(٦١) المصدر نفسه، ص ١٢٦.

(٦٢) الأصول في النحو، ج ٢، ص ٢١٣ وما بعدها.

(٦٣) الأشباه والنظائر في النحو، ج ٢، ص ٢٦٧ - ٢٦٨.

(٦٤) مجمع اللغة العربية، القاهرة، ص ٢٢٧.

للترك والتحول. وهي موجودة في الكلام كثيراً، كأن يقول رجل لمن يتهدده: والله لأفعلن بك كذا، فيقول له صاحبه: أو يحسن الله رأيك، أو يغير الله ما في نفسك، ومعناه: بل يحسن الله رأيك، بل يغير الله ما في نفسك<sup>(٦٨)</sup>.

وأجاز النحاة ومنهم سيبويه استخدام (أو) أو (أم) في نحو الاحوال الآتية: تقول: ما أدري أقام زيد أم قعد؟ وما أدري أقام زيد أو قعد، وذلك اذا لم يكن بين القيام والقعود شيء: أي ان يصف فعله لم يطل، كأنه ساعة قام قعد، او ساعة قعد قام. وهذا في حال كون فعله قليلاً فقد جعله بمنزلة ما لم يكن ولم يعلم فاستفهم عنه بأو بينما يستفهم عن أحد الفعلين بأمر عند طلب التعيين<sup>(٦٩)</sup>.

وقد فسّر الفارسي قول سيبويه حول هذا الأمر بقوله: «ويدلك على ان احد الفعلين هنا معلوم انك اذا قلت: تكلمت ولم تكلم، فقد كان منه كلام معلوم إلا انه لما لم يبلغ المراد منه ولم يعد كلاماً لم يعد بأحد فعليه لما لم يبالغ فيه فعل»<sup>(٧٠)</sup>.

وقد وردت شواهد في اللغة استخدمت فيها (أو) و (أم) في عبارة واحدة استفهامية خُصت في المعادلة بين اثنين من جهة وبين ثالث من جهة أخرى من مثل قول القائل: أزيداً أو عمراً رأيت أم بشراً؟ وذلك ان القائل لم يرد ان يجعل عمراً عديلاً لزيد حتى يصير بمنزلة ايهما، ولكنه اراد ان يكون حشواً، والتقدير، أحد هذين رأيت أم بشراً؟

وعلى هذا جاء قول صفية بنت عبد المطلب تصف ابنها الزبير بن العوام وقد صرع قرناً له:

كيف رأيت زبيراً أقطاً أم تمراً، أم قرشياً صفراً  
وذلك أنها لم ترد ان تجعل التمر عديلاً للأقط، لأن المسؤول لم يكن عندها ممن قال: هو إما تمر وإما أقط وإما قرشي ولكنها قالت: أهو طعام أم قرشي، فكأنها قالت: أشيناً من هذين الشينين رأيت أم قرشياً<sup>(٧١)</sup>.

وأما إن كان السؤال بهل، فإن «هل لا تعادل ب (أو) على معنى أحد، كما ان (أم) لا يعادل بها إلا الهمزة». فإذا قال السائل: هل حي قائله أم ميت؟ فإن الجواب يجوز فيه ان تقع

لم يقع بعد أبالي همزة استفهام كقولك: ما أبالي ضربت زيداً أو عمراً، فإن العطف بأو لعدم الاستفهام.  
غير ان الرماني أجاز ان تقول: ما أبالي أنهبت أم جنبت، وإن شئت قلته بأو<sup>(٦٩)</sup>.

٤ - ومثل أبالي قولنا: أدري، وليت شعري، فحكمها أنه إذا وليها همزة الاستفهام كان العطف بأمر دون أو لانها بمنزلة: علمت، فتكون الهمزة تقتضي ما بعد (أم) لتحقيق المعادلة، والفعل المعلق متعلق في المعنى بمجموعها على معنى: أيهما.

وعلى الرغم من ان السيوطي أشار الى تجويز النحاة استعمال (أو) إلا انه يضعف هذا لوجهين:

أحدهما: أنه يحسن السكوت على ما قبل (أو)، فإن لم يحسن السكوت فهو من مواضع (أم).

والثاني: ان المعنى يصير: ما أدري أحد الفعلين فعل، وهذا ما لا معنى له، وإنما يقتضي المعنى: ما أدري أي الفعلين فعل. وفي تحسين (أو) في هذا المقام احتج النحاة بقول الشاعر<sup>(٧٢)</sup>:

إذا ما انتهى علمي تناهيت عنده

أطال فألمي أو تناهي فأقصرا  
وقد ذكر النحاة هذا البيت وأجازوا ان يكون العطف فيه بأمر على ان يكون المعنى: أي ذلك كان؟ والالف في (أطال) للاستفهام. واما الرواية الأخرى (بأو) فإن المعنى يصير: ان طال وان قصر، وأطال بوزن (أفعل). ويرى المبرد ان الاحسن في البيت (أو) لأن التقدير: إن كان كذا، وإن كان كذا. ويضيف المبرد قائلاً: «وكذلك كل موضع لا يقع فيه استفهام على معنى أيهما، ونسق به على هذا التقدير»<sup>(٧٣)</sup>.

وقد تأتي (أو) بمنزلة (أم) المنقطعة فتكون بمعنى (بل)

(٦٥) الرماني، منازل الحروف، ص ٦٠.

ذكر عباس حسن/النحو الوافي، ج ٣، ص ٥٥٨، اختلاف النحاة حول استخدام الهمزة بعد: ليت شعري، ولا أعلم، وما أدري، فيرى بعضهم انها لطلب التعيين فقط لأن تلك الالفاظ ليست في حكم (لا أبالي) التي تكون بعدها همزة التسوية.

(٦٦) ذكر سيبويه هذا البيت (الكتاب ج ٣، ص ١٨٥، ص ١٨٧) وقد نسبته الى شاعر اسمه زيادة بن زيد العذري، وروايته له ب (أو) في باب اسماء هذا باب او في غير الاستفهام.

وأما السيوطي فقد حسن مجيء العطف بأو وإن تقدمت الهمزة. وذلك لأن الجملتين: طال، وتناهي، فضلة في موضع الحال، أي: تناهيت عنده في حال طوله في إملائه، او في حال تناهيه وقصره/الأشباه والنظائر، ج ٢، ص ٢٦٩.

(٦٧) المقتضب، ج ٣، ص ٣٠٢، وانظر: الفارسي، التعليقة، ج ٢، ص ٢٨٨.

(٦٨) ابن جنّي، المحتسب، ج ١، ص ٩٩.

(٦٩) الكتاب، ج ٣، ص ١٧١.

(٧٠) التعليقة، ج ٢، ص ٢٨٠ وما بعدها.

(٧١) الكتاب، ج ٣، ص ١٨١ - ١٨٢، وانظر: المقتضب، ج ٣، ص ٣٠٣ -

٣٠٤. الأقط: شيء يصنع من اللبن الرائب كالجبن. والشاهد فيه:

دخول (أم) معادلة للالف واعتراض (أو) بينهما، والتقدير: أحد

هذين رأيت أم قرشياً، والمعنى: رأيت في الضعف واللين كقطع

يسوغ لك أم قرشياً ماضياً في الرجال. هامش (٣)، الكتاب، ج ٢،

ص ١٨٢.

فقد حفل القرآن الكريم باستعمالات عديدة لـ (أم) فقد استخدمت (أم) في القرآن الكريم مائة وسبعاً وثلاثين مرة ولم يقتصر استخدام (أم) على معنى واحد، فكما تنوع إعراب (أم) وأقسامها تنوعت كذلك دلالاتها. ويمكن تقسيم معاني استخدام (أم) قسمين: معان نحوية، وهي التي عرض لها البحث في معظم ما سبق ومعان غير نحوية وقد عرض البحث لبعض احوالها، ويمكن إجمالها بما يلي:

**أ - الاستفهام الإنكاري:** لقد ذكر النحاة ان الاستفهام من معاني (أم) خاصة المتصلة المعادلة التي لطلب التعيين. وقد خرجت (أم) من معنى الاستفهام الحقيقي الى الاستفهام الإنكاري في عدد من الايات القرآنية الكريمة، ولعل أكثر آية تناولها اللغويون لهذا النوع من الاستفهام آية السجدة في قوله تعالى: «أم يقولون افتراه». وهكذا يراها ابن قتيبة بمعنى ألف الاستفهام الإنكاري<sup>(٧٦)</sup>. وكذلك يراها الزمخشري غير أنه يذهب الى ان (أم) هي المنقطعة الكائنة بمعنى بل والهمزة إنكاراً لقول الكافرين وتعجبياً منه لظهور أمر القرآن في عجز بلغائهم عن مثل ثلاث آيات منه. ولذلك فقد أضرب بعد (أم) عن الإنكار الى إثبات انه الحق من ريك في قوله تعالى: «بل هو الحق من ريك»<sup>(٧٧)</sup>.

وأما (أم) المنقطعة فقد تتضمن استفهاماً إنكارياً بشرط ان يكون معناها بل والهمزة معاً لا بل وحدها. ومن ذلك قوله تعالى: «أم له البنات ولكم البنون» (الطور، الآية ٣٩) اذ ان تقديره «بل أله البنات ولكم البنون» ويرى ابن هشام الانصاري أنك «لو قدرت (أم) للإضراب المحض لزم الحال»<sup>(٧٨)</sup>.

**ب - ووردت (أم) في القرآن الكريم بمعنى التوبيخ والتقريع والتعجب في آيات متعددة**<sup>(٧٩)</sup>: ويلاحظ ان هذه الآيات التي وردت فيها هذه المعاني كانت في سياق مخاطبة أهل الكفر والشرك وتسفيه آرائهم ومعتقداتهم. فمن ذلك قوله تعالى: «أم اتخذ مما يخلق بنات وأصفاكم بالبنين» (الزخرف، الآية ١٦) وقوله تعالى: «أم تسألهم أجراً فهم من مغرم مثقلون» (ن، الآية ٤٦).

**ج - ومن معاني (أم) التوقيف، ومعنى التوقيف:** ان يوقف الله سبحانه وتعالى الكافرين على ما هم عليه من

(أو) موقع (أم). ويبين احد النحاة ان سبب هذا الجواز هو انفراد «هذه الجملة عن امثالها من الجمل الواقعة خبراً أو استفهاماً عن اسمين او فعلين ينفصل بينهما الضمير، وتختلف الكينونة بهما، لأنها مختصة بوصفين لواحد على سبيل البدل، وهما ضدان لا بد له من الاتصاف بأحدهما، وحقيقتها معلومة عند السائل والمسؤول»<sup>(٧٦)</sup>.

ولم يكتف النحاة بذكر صياغة الاستفهام للعبارات السابقة، بل إنهم ذكروا ما يجب في الجواب عنه، فإذا ما سأل سائل: الحسن أم الحسين أفضل أم ابن الحنفية؟ قال النحاة إن الجواب إما ان يكون: أحدهما، وإما ان يكون: ابن الحنفية مستنديين الى مراد السائل من سؤاله، إذ يريد: أحدهما أفضل أم ابن الحنفية؟

ولا يجيز النحاة أن يكون الجواب: الحسن دون الحسين، او الحسين دون الحسن، وهذا يعني ان السائل قد جعل الحسن والحسين عدلاً لابن الحنفية في التقدير.

غير ان ابن جنّي أجاز أن يكون الجواب: الحسن، أو الحسين وقد وصف هذه الاجابة بقوله: «وهذا تطوع من المجيب بما لا يلزم»<sup>(٧٧)</sup>.

وقد حسن التطوع هنا بعض النحويين بغرض ازالة الابهام وللحرص على البيان «لما كان في الجواب بأحد ابهام على السامع»<sup>(٧٨)</sup>.

وقد لحظ الدارسون المحدثون خلط الناس في الوقت الحاضر في استعمالهم (أم) و (أو) احياناً في صياغة واحدة، ولعل هذا ان يكون من «لحن المحدثين»، وقد أصاب هذا اللحن اكثر الناس حتى اذا استفهم الواحد منهم يقول: أحضر محمد أو خالد؟ وهو يريد التعيين أي: أحضر محمد أم خالد؟ إذ ان الاجابة عن الصياغتين تكون بالتعيين: حضر محمد، أو: حضر خالد<sup>(٧٩)</sup>.

## معاني (أم) في القرآن الكريم

سبق ان تناول البحث موضوع (خروج أم عن الاستفهام الحقيقي) بالتركيز على معاني الاستفهام الاخرى المستفادة من النصوص اللغوية. وسيتناول هذا القسم بتفصيل اكثر معاني (أم) كما رآها اللغويون والمفسرون في القرآن الكريم،

(٧٢) أبو اليمى الكندي (ت ٦١٣هـ)، مسألة في الاستفهام بأم و أو، مجلة المورد، مجلد ١٧، عدد (١)، ١٩٨٨م، ص ١٣٩ - ١٤٠.

(٧٣) ابن جنّي، الخصائص، ج ٢، ص ٢٦٦.

(٧٤) أبو اليمى الكندي، مسألة في الاستفهام بأم و أو، ص ١٤٠.

(٧٥) السامرائي، معاني النحو، ج ٢، ص ٢٤٩.

(٧٦) تأويل مشكل القرآن، ص ٥٤٦ - ٥٤٧.

(٧٧) الزمخشري، الكشاف، ج ٣، ص ٥٠٦.

(٧٨) مغنى اللبيب، ج ١، ص ٦٥.

(٧٩) انظر: النحاس، إعراب القرآن، ج ٢، ص ٨٠٣، وانظر: ابن يعيش،

شرح المفصل، ج ٨، ص ٩٨.

عذاب النار والأمانة منه. واحتج لتعزيز رأيه بقوله تعالى:  
«أليس في جهنم مثوى للمتكبرين» (الزمر، الآية ٦٠).  
ويقول جرير في مديح عبد الملك بن مروان والأمويين:  
الستم خير من ركب المطايا

وأندى العالمين بطون راح  
ويعقب المبرد في تعليقه على قول جرير فيقول: «وأنت تعلم  
انه لم يستفهم ولكنه قرره بأنهم كذلك وانه قد ثبت لهم»<sup>(٨٣)</sup>.  
و - وورد في القرآن الكريم كما ورد في اللغة استعمال  
كلمة (خير) في المفاضلة بين أمرين. وانه لمن المعقول ان تتم  
المفاضلة اذا كان الامران جميعاً يتصفان بالخيرية على ان  
يفوق احدهما الآخر، أي يفضل. غير ان النصوص الواردة قد  
جاءت فيها كلمة (خير) في مقام المعادلة بين شيئين متناقضين  
يستحيل ان تجتمع الخيرية فيهما معاً، بل ان احدهما هو  
الخير والآخر عكسه ونقيضه.

ومن الامثلة آيات عدة في القرآن الكريم جاءت صياغتها  
بالاستفهام لطلب التعيين في المفاضلة بين الجنة والنار، او بين  
المؤمن والكافر، او بين عبادة الله الواحد وعبادة الاصنام، الى  
غير ذلك من مفاضلة بين ضدين. ومن ذلك قوله عز وجل -  
بعد وصف للنار وعذابها: «قل اذلك خير أم جنة الخلد»  
(الفرقان، الآية ١٥).

لقد أقر النحاة والمفسرون ألا مفاضلة بين الجنة والنار في  
الواقع والحال، غير أنهم أولوا تفسير صياغة هذه الآية  
ومثيلاتها بذكر المفاضلة بلفظة (خير). فنقل عن سيبويه وغيره  
من النحاة إنما يمنع «التفضيل بين شيئين لا اشتراك بينهما  
في المعنى الذي فيه تفضيل اذا كان خبيراً، لأن فيه مخالفة». ولكنهم  
أجازوا هذا التفضيل اذا كان الكلام استفهاماً، وقد  
بيّن ابن عطية في تفسيره سبب تسويغ التفضيل في  
الاستفهام «لأن الموقف جائز له ان يوقف محاوره على ما شاء  
ليرى هل يجيبه بالصواب او الخطأ». ويرى ابن عطية في الآية  
السابقة انها جاءت «على جهة التوقيف والتوبيخ»<sup>(٨٤)</sup>.

ولكن أبا حيان ذهب الى ان (خير) هنا ليست تدل على  
الافضلية، ويرى ان هذا قد جرى على عادة العرب «في بيان  
فضل الشيء وخصوصيته بالفضل دون مقابله». واحتج لذلك  
بقول شاعر الرسول صلى الله عليه وسلم حسّان بن ثابت في  
مديحه الرسول صلى الله عليه وسلم وهجاء أبي سفيان حين  
كان مشركاً:

فشرّ كما لخيركما الفداء

غي وضلال وكفر وأن مآلهم الخسران المبين إن هم استمروا  
على ذلك، ومن أمثلته قوله تعالى في الممايزة في المصير بين  
أهل الشرك وبين اهل الايمان: «أفمن يلقى في النار خيراً أم  
من يأتي يوماً القيامة» (فصلت، الآية ٤٠).

وقد جعل المبرد التوبيخ والتوقيف معاً في دلالة بعض أي  
القرآن الكريم من مثل قوله تعالى: «اتخذناهم سخريةً أم زاغت  
عنهم الأبصار» (ص، الآية ٦٣)، وقوله عز من قائل: «أهم خيراً  
أم قوم تُعِمُّ» (الدخان، الآية ٣٧)، وقوله عز وجل: «أنتم أشدُّ  
خلقاً أم السماء بناها» (النازعات، الآية ٢٧).

وفرق المبرد في هذا المقام بين استخدام القرآن الكريم  
وبين استخدام الناس في التعليق على الآيات السابقة فقال:  
«فخرج هذا مخرج التوقيف والتوبيخ، ومخرجه من الناس  
يكون استفهاماً ويكون توبيخاً»<sup>(٨٥)</sup>.

د - ومن معاني (أم) التوبيخ بالتقرير في سياق  
استخدام (أم) في بعض آيات القرآن الكريم مما سبق، وكذلك  
من مثل قوله تعالى: «أم اتخذ مما يخلق بنات وأصفاكم  
بالبنين». (الزخرف، الآية ١٦) فهذا ليس على جهة الاستفهام  
ذلك ان المستفهم غير عالم إنما يتوقع الجواب فيعلم به، «والله  
عز وجل منفي عنه ذلك، وإنما تخرج هذه الحروف في القرآن  
مخرج التوبيخ والتقرير، ولكنها لتكرير توبيخ بعد توبيخ  
عليهم»<sup>(٨٦)</sup>.

ه - ومن معاني (أم) الزجر، ففي قوله تعالى: «أفمن  
يلقى في النار خيراً أم من يأتي يوماً القيامة»، فإن الكلام  
هنا موجه الى تلك الفئة الكافرة، وهدفه ان يزجرهم عن «ركوب  
ما يؤدي الى النار». ويحتج اللغويون هنا بقول قائل لآخر:  
«السعادة أحب إليك أم الشقاء» بهدف ان يوقفه انه على خطأ  
وعلى ما يصيره الى الشقاء»<sup>(٨٧)</sup>.

وقد ذكر المبرد في تعليقه على الآية السابقة انها  
تتضمن تقريراً عن حال هؤلاء الكفار في أن ما هم عليه  
سيؤدي بهم الى النار على عكس تلك الفئة المؤمنة الناجية من

(٨٠) المقتضب، ج ٣، ٢٨٧.

(٨١) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٩٢.

(٨٢) ذكر هذا المثال سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ١٧٣، في أثناء تعليقه  
على استخدام (أم) في قوله تعالى: «أم اتخذ مما يخلق بنات»  
(الزخرف، الآية ١٦)، فقال: «فقد علم النبي صلى الله عليه وسلم  
والمسلمون أن الله عز وجل لم يتخذ ولداً، ولكنه جاء على حرف  
الاستفهام ليُبصروا ضلالتهم، ألا ترى ان الرجل يقول للرجل:  
السعادة أحب إليك أم الشقاء؟ وقد علم ان السعادة أحب إليه من  
الشقاء، وان المسؤول سيقول: السعادة، ولكنه أراد ان يبصر صاحبه  
وان يعلمه».

(٨٣) المقتضب، ج ٣، ص ٢٩٢.

(٨٤) ابن عطية، التفسير، ج ١١، ص ١٤.

ويقول العرب: الشقاء أحب إليك أم السعادة؟

ويؤيد أبو حيان ما ذهب إليه ابن عطية من أن الاستفهام هنا قد جاء «على سبيل التوقيف والتوبيخ» غير أنه يعارضه في أن المفاضلة لا تكون في الخبر كما في بيت حسن السابق، وكقوله تعالى: «السجن أحب إليّ» (يوسف، الآية ٣٣) وكقول العرب: «العسل أحلى من الخل»<sup>(٨٥)</sup>.

خير أم عقاب ما تشركون؟

وختم ابن عطية تفسيره لهذه الآية بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قرأ هذه الآية يقول: «بل الله خير وأبقى وأجل وأكرم»<sup>(٨٨)</sup>.

## خاتمة

عرض هذا البحث لجميع احوال (أم) واستخداماتها اللغوية. فقد ذكرت أنواعها المختلفة خاصة (أم) المتصلة المعادلة بنوعيتها: الاستفهامية التي تستخدم لطلب التعيين بمعنى: أيهما أو أيهم، والآخرى: (أم) التسوية التي تستخدم في استواء أمرين متضادين على الغالب. والنوع الآخر لأم وهو (أم) المنقطعة التي تستعمل للإضراب بمعنى (بل) أو بمعنى (بل والهمزة).

ويرى القرطبي أن لا خير في النار، وهو يؤيد ما نقله عن بعض شيوخه من أن لفظة (خير) هنا ليست في المفاضلة من باب افعال منك، بل هو كقولك: عنده خير. ورؤي عن النحاس تعليقه بأن هذا «قول حسن»، ويعضده ببيت حسان السابق. ونقل القرطبي عن بعض سابقيه - دون أن يذكر اسم مصدره - أن سبب صياغة الآية مع ذكر لفظة (خير) إنما كان «لأن الجنة والنار قد دخلتا في باب المنازل، فقال ذلك لتفاوت بين المنزلتين»<sup>(٨٦)</sup>.

وقد بين النحاة أن (أم) تأتي حرف عطف في احكام عطف النسق. ولما كانت الفروق بين أهم نوعيتها دقيقة، فقد اختلف توجيه النحاة لبعض شواهدا فذهبوا الى انها قد تكون متصلة وقد اشترطوا في صياغة جملتها شروطاً كأن تكون مسبوقه بهمزة الاستفهام وان تكون معادلة لهذه الهمزة، وان يتناسب ما بعدها مع ما بعد همزة الاستفهام إن كان اسماً فاسم وإن كان فعلاً ففعل.

وجمع ابن عطية في تفسيره خمسة اقوال مختلفة تتناول استخدام (خير) في قوله تعالى: «الله خير أم ما يشركون» (النمل، الآية ٥٩)<sup>(٨٧)</sup>.

أحدها: ان التفضيل وقع بحسب معتقد المشركين اذ كانوا يعتقدون ان في الهتهم خيراً بوجه ما.

**والثاني:** ان في الكلام حذف مضاف في الموضعين، والتقدير: أتوحيد الله خير أم عبادة ما تشركون؟ ف (ما) في هذا التأويل موصولة بمعنى الذي.

**والثالث:** ان (ما) مصدرية، وحذف المضاف إنما هو أولاً، وتقديره: أتوحيد الله خير أم شرككم؟

**والرابع:** ان لفظة (خير) هنا ليست بأفعل، وإنما هي بفعل، كما تقول: الصلاة خير دون تفضيل.

**والخامس:** ان تقدير الآية: الله ذو خير أم ما يشركون؟ ويرى ابن عطية ان هذا النوع من الحذف بعيد.

وقد ذهب بعض المفسرين الى ان (خير) في الآية ليست للتفضيل على الرغم من قول من ذهب الى انها على بابها من التفضيل، وذلك ان الله عز وجل خاطب المشركين على اعتقادهم ان في عبادة الاصنام خيراً وأن «اللفظ لفظ الاستفهام ومعناه الخبر». فيجوز ان يكون تأويل الآية: أثوابه

وكذلك قد تكون (أم) منقطعة إن كانت بمعنى الاضراب. وكان اختلاف النحاة في توجيه (أم) تبعاً للمعنى المراد خاصة ما ورد في الاستعمال القرآني.

وعرض البحث لأوجه الفرق بين (أم) وبين (أو) وذلك لاختلاف امرهما على كثير من الناس، ولذلك تناول النحاة المتقدمون دراستهما في احكام عطف النسق على انهم ذكروا ان اهم فرق بينهما هو ملازمة (أم) لمعنى الاستفهام.

وختم البحث بعرض المعاني غير النحوية المستفادة من استخدام (أم) خاصة في القرآن الكريم كاستعمالها في الاستفهام الانكاري، وللتوبيخ والتقرير والتقريع والزجر وغيرها.

(٨٥) البحر المحيط، ج ٦، ص ٤٨٦.

(٨٦) القرطبي، التفسير، ج ١٣، ص ٩.

(٨٧) التفسير، ج ١١، ص ٢٢٥ - ٢٢٦.

(٨٨) المصدر نفسه، وانظر: القرطبي، التفسير، ج ٣، ص ٢٢٠ - ٢٢١.

## المراجع

- نفسه، ج ٤، ص ٧٥ - ٧٦.
- ١٠ - الأشباه والنظائر، ج ٤، ص ٧١ - ٧٦.
- ١١ - الجنى الداني، ص ٢٠٥، وقد اضاف المرادي ان القائل إذا قال: أقام زيد أم عمرو؟ فالعنى: أمرو قام؟ فيصير هذا على مذهب أبي عبيدة استفهامين، وانظر أيضاً ص ٢٠٦.
- ١٢ - الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (ت ٣٧٠هـ)، تهذيب اللغة (١٦م)، تحقيق ابراهيم الأبياري، ١٩٦٧م، دار الكاتب العربي، مصر، مادة (أم)، ج ٣، ص ٦٢٥.
- ١٣ - القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الانصاري (ت ٦٧١هـ)، الجامع لأحكام القرآن (٢٠م)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٢، د.ت، ج ١١، ص ٢٩١، وانظر: ج ١٦، ص ٨٩ في تفسير قوله تعالى: «أم لهم شركاء...» (الشورى، الآية ٢١).
- ١٤ - الأزهية، ص ١٣٠، وانظر: ابن هشام، المغنى، ج ١، ص ٧٠.
- ١٥ - المقتضب، ج ٣، ص ٢٩٦ - ٢٩٧.
- ١٦ - الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي (٢١٥هـ)، معاني القرآن (٢م)، تحقيق فائز فارس، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م، ط ٣، دار البشير، عمان، ج ١، ص ٢٩ - ٣١، ويرى الاخفش ان في آية الزخرف إضماراً، والتقدير عنده: ليس أنا خير من هذا الذي هو مهين، ويذهب محقق الكتاب ان الاخفش قد يكون «استعمل ليس هنا شائنة، فلم ينصب خيراً...» هامش (٤٩)، ج ١، ص ٣١.
- ١٧ - ابن جنى، عثمان (ت ٣٩٢هـ)، المنصف في شرح تصريف المازني، (٣م)، تحقيق ابراهيم مصطفى وعبد الله امين، (١٩٥٤ / ١٩٦٠)، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ج ٣، ص ١١٧.
- ١٨ - أبو حيان، محمد بن يوسف الغرناطي الاندلسي (٧٤٥هـ)، تذكرة النحاة، تحقيق عفيف عبد الرحمن، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص ٣٢٣.
- ١٩ - الأزهية، ص ١٢٤ وما بعدها.
- ٢٠ - الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق (ت ٣٤٠هـ)، حروف المعاني، تحقيق علي توفيق الحمد، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م، ط ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص ٤٨ - ٤٩.
- ٢١ - ابن السمعاني، منصور بن محمد بن عبد الجبار (ت ٤٨٩هـ)، قواطع الأدلة في الاصول، تحقيق محمد حسن هيتو، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م، مجلة معهد المخطوطات العربية، مجلد ١، ج ١، ص ٢٨٦.
- ٢٢ - الكتاب، ج ٣، ص ١٦٩، و ص ١٧٢.
- ٢٣ - الفراء، ابو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ)، معاني القرآن، (٣م)، تحقيق احمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، ١٩٨٠م، عالم الكتب، ط ٢، بيروت، ج ١، ص ٧١ وما بعدها. ومقابل ذلك يذهب الفراء الى انك لو «ابتدأت كلاما ليس قبله كلام، ثم استفهمت، لم يكن إلا بالالف او بهل».
- ١ - سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، كتاب سيبويه (المشهور بالكتاب) (٥ م)، تحقيق عبد السلام هارون، د.ت، عالم الكتب، بيروت، ج ٣، ص ١٦٩ وما بعدها. وانظر: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ)، المقتضب (٤ م) تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، د.ت، عالم الكتب، بيروت، ج ٣، ص ٢٨٦ وما بعدها.
- ٢ - علي بن محمد النحوي (ت ٤٥١هـ / ١٠٢٤م)، الأزهية في علم الحروف، ط ٢، تحقيق عبد المعين الملوح، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، ص ١٢٤ - ١٢٥.
- ٣ - انظر: ابن السراج، أبو بكر، محمد بن سهل (ت ٣١٦هـ)، الاصول في النحو، (٣ م) تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج ٢، ص ٥٨.
- ٤ - ابن هشام الانصاري، ابو محمد عبد الله جمال الدين (ت ٧٦١هـ)، مغني اللبيب، (٢٠ م)، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ١٩٧٩م، دار الفكر، ط ٥، بيروت، ج ١، ص ٦٥ وما بعدها.
- ٥ - المقتضب، ج ٣، ص ٢٩٤ وما بعدها.
- ٦ - الكتاب، ج ١، ص ٤٨٤، وانظر: المقتضب، ج ٣، ص ٢٩٥. عزيمة، محمد عبد الخالق (محقق المقتضب)، هامش رقم (١)، ج ٣، ص ٢٩٥.
- ٧ - المقتضب، ج ٣، ص ٢٨٩. وانظر: ابن جنى، عثمان (ت ٣٩٢هـ)، اللع في العربية، تحقيق فائز فارس، ١٩٧٢م، دار الكتب الثقافية، الكويت، ص ٩٣، ذكر ابن جنى ان الفارق بين (أم) المنقطعة وبين (بل) «ان ما بعد (بل) متحقق، وان ما بعد (أم) مشكوك فيه مسئول عنه»، وانظر: الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله (ت ٧٩٤هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م، ط ٣، دار الفكر، بيروت، ج ٤، ص ١٨٠.
- ٨ - المرادي، الحسن بن قاسم (ت ٧٤٩هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، دار الآفاق الجديدة، بيروت، وتحقيق طه محسن (١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م)، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، الموصل، ص ٢٠٦.
- ٩ - السيوطي، جلال الدين ت ٩١١هـ / ١٥٠٥م، الأشباه والنظائر في النحو (١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م)، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٤، ص ٧١ وما بعدها. وقد ذكر السيوطي في أوجه الخلاف بين (أم) المتصلة وبين (أم) المنقطعة ان ما بعد المتصلة يكون مفرداً وجملة، وما بعد المنقطعة لا يكون إلا جملة. ولكن هذا يخالفه ما رواه فيما بعد، عن ابن مالك من جواز عطف المفرد في (أم) المنقطعة. انظر: المصدر

- ٢٤ - وانظر الآيات: ١٤٠، البقرة، ٥٣، النساء، ٤٤، الفرقان، ٣٠ و ٣٩، الطور. انظر: الأزهية، ص ١٣٠ - ١٣١.
- ٢٥ - البرهان، ج ٤، ص ١٨٢.
- ٢٦ - الكتاب، ج ٣، ص ١٨٢.
- ٢٧ - أبو حيان، أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي بن يوسف (٧٤٥هـ)، البحر المحيط، مكتبة ومطابع النصر الحديثة، الرياض، د.ت، ج ٧، ص ٥٠٠.
- ٢٨ - الكتاب، ج ٣، ص ١٦٩ وما بعدها.
- ٢٩ - المقتضب، ج ٣، ص ٢٩٢.
- ٣٠ - سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ١٧١.
- ٣١ - البحر المحيط، ج ٧، ص ٤١٠.
- ٣٢ - المصدر نفسه، ج ١، ص ٤١٤.
- ٣٣ - المصدر نفسه، ج ٦، ص ٤٨٨.
- ٣٤ - المصدر نفسه، ج ٧، ص ١٣٨.
- ٣٥ - ذكر الأشموني في شرحه لألفية ابن مالك ان بعض النحاة اشترط في المعادلة بين جملتين في التسوية ان يكون ما بعد ام جملة فعلية، غير انه نسب الى الاخفش جواز المعادلة بالاسمية قياسا على الفعلية، الأشموني، أبو الحسن علي نور الدين بن محمد بن عيسى (ت ٩٢٩هـ)، شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى منهج السالك الى الفية ابن مالك، (٣ م)، تحقيق عبد الحميد السيد د.ت، المكتبة الأزهرية، مصر، ج ٣، ص ١٨٣ - ١٨٤.
- ٣٦ - الزركشي، البرهان، ج ٤، ص ١٨٥.
- ٣٧ - البحر المحيط، ج ٤، ص ٤٤١ - ٤٤٢.
- ٣٨ - الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ/١١٤٣م)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، (٤ م)، تحقيق مصطفى حسين احمد ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، دار الكتاب العربي، بيروت، ج ٣، ص ٣٢٧.
- ٣٩ - البحر المحيط، ج ٧، ص ٧٠.
- ٤٠ - الجنى الداني، ص ٣٤ - ٣٥.
- ٤١ - سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ١٧٤ - ١٧٥، وانظر تعليق محقق الكتاب عبد السلام هارون لهذه الايات.
- ٤٢ - أبو عبيدة، معمر بن المثنى (ت ٢١٠هـ)، مجاز القرآن (٢م)، ط ٢، تحقيق محمد فؤاد سزكين، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج ١، ص ٥٦ - ٥٧.
- ٤٣ - المقتضب، ج ٣، ص ٢٩٤ - ٢٩٥.
- ٤٤ - الجنى الداني، ص ٣٤ - ٣٥. وانظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله (ت ٧٦٩هـ)، شرح ابن عقيل، (٢م)، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، د.ت، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج ٢، ص ٢٣٠ في تعليق ابن عقيل على بيت الألفية.
- وربما أسقطت الهمزة، إن كان خفا المعنى بحذفها أمن «أي قد
- ٤٥ - المقتضب، ج ٣، ص ٢٩٠.
- ٤٦ - الكتاب، ج ٣، ص ١٨٩ - ١٩٠.
- ٤٧ - ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، (١٥م)، د.ت، دار صادر، بيروت، مادة (أم).
- ٤٨ - البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت ١٠٩٣هـ)، خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، ط ١، المطبعة الميرية، بولاق، ص ٥١٩. وذكر النحاة امثلة اخرى، نحو قول عمر بن أبي ربيعة:
- كيف القرار ببطن مكة بعدما هم الذين تحسب بالإنجاد  
أم كيف صبرك إذ ثويت معالجا سقما خلافهم وسقمك بادي  
فانخل (أم) على (كيف)، المقتضب، ج ٣، ص ٢٩١.
- ٤٩ - د. عضيمة، هامش رقم (١)، المقتضب، ج ٣، ص ٢٩٠ - ٢٩١.
- ٥٠ - لسان العرب، مادة (أم).
- ٥١ - المقتضب، ج ٣، ص ٢٩١.
- ٥٢ - ابن فارس، أحمد (ت ٣٩٥)، الصحابي في فقه اللغة، تحقيق مصطفى الشويبي، ١٣٨٣هـ/١٩٦٤م، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت، ص ١٢٥ - ١٢٦.
- ٥٣ - الجنى الداني، ص ٢٠٤.
- ٥٤ - عميرة، اسماعيل احمد، ١٩٩٦م، بحوث في الاستشراق واللغة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار البشير، عمان، ص ٤٤.
- ٥٥ - ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ)، تأويل مشكلة القرآن، تحقيق السيد احمد صقر، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، ط ٣، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ص ٥٤٦، وانظر: الزجاجي، حروف المعاني، ص ٤٩، والسمعاني، قواطع الأدلة، ص ٢٨٦.
- ٥٦ - الكتاب، ج ٣، ص ١٦٩، وانظر: ص ١٧٩ وما بعدها.
- ٥٧ - الفارسي، أبو علي الحسن بن احمد بن عبد الغفار (ت ٣٧٧هـ/٩٨٧م)، التعليقة على كتاب سيبويه (٢م)، تحقيق عوض بن حمد القوزي، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، دار المعارف، مصر، ج ٢، ص ٢٨٤ - ٢٨٥.
- ٥٨ - ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين بن محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ١٣٧٨هـ/١٩٦٧م، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، مصر، ص ١٧٤.
- ٥٩ - السلسيلي، أبو عبد الله محمد بن عيسى (ت ٧٧٠هـ)، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تحقيق الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، المكتبة الفيصلية، مكة، ج ٢، ص ٧٧٨.
- ٦٠ - الأزهية، ص ١٢٤.
- ٦١ - المصدر نفسه، ص ١٢٦.



- ٦٢ - الاصول في النحو، ج ٢، ص ٢١٣ وما بعدها.
- ٦٣ - الأشباه والنظائر في النحو، ج ٢، ص ٢٦٧ - ٢٦٨.
- ٦٤ - مجمع اللغة العربية - القاهرة، ١٣٨٨هـ / ١٩٦٩م، في اصول اللغة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية، مصر، ص ٢٢٧.
- ٦٥ - الرماني، ابو الحسن علي بن عيسى (ت ٣٨٨هـ)، منازل الحروف، تحقيق ابراهيم السامرائي، ١٩٨٤م، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ص ٦٠.
- ذكر عباس حسن (النحو الوافي (٤م)، ط ٤، ب.ت، دار المعارف، مصر، ج ٣، ص ٥٥٨) اختلاف النحاة حول استخدام الهمزة بعد: ليت شعري، ولا أعلم، وما أدري، فيرى بعضهم انها لطلب التعيين فقط لأن تلك الالفاظ ليست في حكم (لا أبالي) التي تكون بعدها همزة التسوية.
- ٦٦ - ذكر سيبويه هذا البيت (الكتاب، ج ٢، ص ١٨٥، ص ١٨٧) وقد نسبه الى شاعر اسمه زيادة بن زيد العذري، وروايته له ب (أو) في باب أسماء هذا باب او في غير الاستفهام. وأما السيوطي فقد حسن مجيء العطف بأو وإن تقدمت الهمزة. وذلك لأن الجملتين: طال، وتناهى، فضلة في موضع الحال، أي: تناهيت عنده في حال طوله في إملائه، أو في حال تناهيه وقصره (الأشباه والنظائر، ج ٢، ص ٢٦٩).
- ٦٧ - المقتضب، ج ٣، ص ٣٠٢، وانظر: الفارسي، التعليقة، ج ٢، ص ٢٨٨.
- ٦٨ - ابن جني، عثمان (ت ٣٩٢هـ)، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها، (٢م) تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح اسماعيل شلبي، ١٩٦٦ - ١٩٦٩م، دار التحرير للطبع والنشر، القاهرة، ج ١، ص ٩٩.
- ٦٩ - الكتاب، ج ٣، ص ١٧١.
- ٧٠ - التعليقة، ج ٢، ص ٢٨٠ وما بعدها.
- ٧١ - الكتاب، ج ٣، ص ١٨١ - ١٨٢، وانظر: المقتضب، ج ٣، ص ٣٠٣ - ٣٠٤. الأقط: شيء يصنع من اللبن الرائب كالجبن. والشاهد فيه: دخول (أم) معادلة للالف واعتراض (أو) بينهما، والتقدير: أحد هذين رأيته أم قرشياً، والمعنى: رأيت في الضعف واللين كطعام يسوغ لك أم قرشياً ماضياً في الرجال. (هامش (٣)، الكتاب، ج ٣، ص ١٨٢).
- ٧٢ - أبو اليمن الكندي البغدادي (ت ٦١٣هـ)، مسألة في الاستفهام بأم
- و، أو، مجلة المورد، مجلة (١٧)، عدد (١٠)، ١٩٨٨م، ص ١٣٩ - ١٤٠.
- ٧٣ - ابن جني، عثمان (ت ٣٩٢هـ)، الخصائص (٣ م)، تحقيق محمد علي النجار، د.ت دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ج ٣، ص ٢٦٦.
- ٧٤ - أبو اليمن الكندي، مسألة في الاستفهام بأم و، أو، ص ١٤٠.
- ٧٥ - السامرائي، فاضل صالح، ١٩٩١م، معاني النحو (٣٠م)، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، ج ٢، ص ٢٤٩.
- ٧٦ - تأويل مشكل القرآن، ص ٥٤٦ - ٥٤٧.
- ٧٧ - الزمخشري، الكشاف، ج ٣، ص ٥٠٦.
- ٧٨ - مغنى اللبيب، ج ١، ص ٦٥.
- ٧٩ - انظر: النحاس، أبو جعفر احمد بن محمد بن اسماعيل (ت ٣٣٨هـ) إعراب القرآن (٣م) تحقيق زهير غازي زاهد، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م، مطبعة العاني، بغداد، ج ٢، ص ٨٠٣، وانظر: ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، شرح المفصل (٢م)، د.ت، عالم الكتب، بيروت، ج ٨، ص ٩٨.
- ٨٠ - المقتضب، ج ٣، ص ٢٨٧.
- ٨١ - المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٩٢.
- ٨٢ - ذكر هذا المثال سيبويه (الكتاب، ج ٣، ص ١٧٣) في أثناء تعليقه على استخدام (أم) في قوله تعالى: «أم اتخذ مما يخلق بنات» (الزخرف، الآية ١٦)، فقال: «فقد علم النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمون ان الله عز وجل لم يتخذ ولداً، ولكنه جاء على حرف الاستفهام ليبصروا ضلالتهم، ألا ترى ان الرجل يقول للرجل: السعادة أحب إليك أم الشقاء؟ وقد علم ان السعادة أحب اليه من الشقاء، وان المسؤول سيقول: السعادة، ولكنه أراد ان يبصر صاحبه وان يعلمه».
- ٨٣ - المقتضب، ج ٣، ص ٢٩٢.
- ٨٤ - ابن عطية، ابو محمد عبد الحق، (ت ٥٤١هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١٢م)، تحقيق الرحالي الفاروق ورفاقه، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٧م، الدوحة، قطر، ج ١١، ص ١٤.
- ٨٥ - البحر المحيط، ج ٦، ص ٤٨٦.
- ٨٦ - القرطبي، التفسير، ج ١٣، ص ٩.
- ٨٧ - التفسير، ج ١١، ص ٢٢٥ - ٢٢٦.
- ٨٨ - المصدر نفسه، وانظر: القرطبي، التفسير، ج ١٣، ص ٢٢٠ - ٢٢١.

## "Am" in Language and the Holy Qur'an

Mahmoud A. Jaffal\*

### ABSTRACT

This paper tackles "am" as a conjunction which has an interrogative meaning. Old Arab grammarians identified several usages of "am" . Three of the usages prevailed in classical Arabic texts especially in the Holly Qur'an. Two usages of "am" are called: *al-Muttasilah*, in the first of these two usages it is used as a conjunction with an interrogative meaning.

In the second usage "am" joins two equally rejected but opposite alternatives. The third usage of "am" called *al-Munqati'ah*, is used like (bal=but) though it has sometimes an interrogative meaning.

It has been observed that Arab scholars differ in attributing certain usages to one or the other of the two kinds of "am" ; *Muttasilah* or *Munqati'ah*.

Old Arab grammarians realized that "am" is related to another conjunction "aw" = or. Some of them claimed that both are of the same origin; i.e. "aw" . They also devoted specific sections in their studies to the comparison of "am" with "aw" . Hence, some people confuse the uses of "am" .

Muslim interpreters of the Qur'an participated in the arguments of the grammarians regarding the usage of "am" in Qur'anic verses. They indeed added to the grammatical meanings of "am" its semantic meanings as it is used in the Qur'an.

---

\* Department of Arabic Language, Faculty of Arts, University of Jordan. Received on 18/5/1998 and Accepted for Publication on 20/9/1999.